حوليات آداب عين شمس المجلد ٥٠ (عدد يناير – مارس ٢٠٢٢)
http://www.aafu.journals.ekb.eg
(دورية علمية محكمة)
جامعة عين شمس
كلية الآداب

الخلاف في الحال بين التأسيس والتأكيد في القرآن الكريم وأثره في المعنى (عرضاً ومناقشة)

عبد المجيد بن صالح بن سليمان الجارالله*

قسم النحو والصرف وفقه اللغة- كلية اللغة العربية – جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
Ajar2002@gmail.com

المستخلص

هدف هذا البحث إلى دراسة نوع من أنواع الخلاف بين المصنفين في إعراب القرآن الكريم، وهو اختلافهم في تحديد نوع الحال بين التأسيس والتأكيد في بعض مواضع من القرآن الكريم؛ للوقوف على مدى ارتباط هذا الاختلاف في المعنى وأثره فيه، ولبيان مدى تطبيق قاعدة "الحمل على التأسيس أولى من الحمل على التأكيد"، وكونها من قواعد الترجيح المعتبرة بين الأوجه الإعرابية في القرآن الكريم.

وقد وقف البحث على ستة عشر موضعاً اختلف فيها المعربون في نوع الحال، وجاءت هذه المواضع مصنفة وفق ثلاثة مباحث بحسب الأسباب التي كانت هي مرد اختلاف المعربين في تحديد نوع الحال، وهي اختلافهم في عامل الحال، واختلافهم في صاحب الحال، واختلافهم في معنى الحال، وترجح من خلال البحث القول بالتأسيس في أحد عشر موضعاً منها.

كلمات افتتاحية: الحال المؤسسة – الحال المؤكدة – إعراب القرآن الكريم – الإعراب والمعنى – تأسيس المعنى وتأكيده في القرآن.

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب - جامعة عين شمس ٢٠٢٢.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد ﷺ وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

فإنَّ العلمَ يشْرُفُ بشرَفِ موضوعِهِ، ويحسُن بحسْن مقدماته ونتائجه، ويتجمَّلُ بسلامة التوجه والمقصد، ويرقى بجودة المناقشة.

وقدْ ظهَرَ اهْتِمامُ المسْلِمينَ بالقرآن الكريم في جوَانِبِهِ المخْتلفةِ، ومنها الجانبُ الإعْرابيُّ الذي يَعْني – بحَقٍّ – : العلاقة القويَّة، ولُحْمَة النَّسَبِ بين الكَلِماتِ دَاخِل الجملةِ الواحدةِ، كما يَعْني: الإبانة عن المعاني بالألفاظِ، وبه تتبيَّنُ أصولُ المقاصدِ بالدَّلالةِ، ولوْلاهُ لجُهِلَ أصْلُ الإفادةِ، كما أنَّه يُفرِّقُ بينَ المعاني المختلِفةِ التي لوْ لمْ يَدْخُل الإعرابُ الكلمة التي تتعاقبُ عَلَيْها المعاني التَبَست[1]؛ ولذا قال الإمامُ عَبدُ القاهرِ الجرجانيُّ:" إنَّ الألفاظ – وهي عاريةٌ من الإعراب – مُغلقةٌ على معانِيها حتَّى يكونَ الإعرابُ هو الذي يَفْتحُها، وإنَّ الأغْراضَ كامنةٌ فيها حتَّى يكونَ هو المسْتَخْرِجُ لها، وإنَّه المِعْيارُ الذي لا يَتبيَّنُ نُقصانُ كلامٍ ورُجْحانُه حتى يُعْرَضَ عليه، والمِقياسُ الذي لا يُعْرَفُ صَحيحٌ منْ سَقِيمٍ حتَّى يُرجَعَ إلَيْهِ"[2].

ولهذه المكانةِ العاليةِ للإعْرابِ في التَّمييز بين المعَاني المختلفةِ عَقدتُ العزمَ على أنْ أقوم بدراسةٍ نحويَّةٍ متَّصلةٍ بهِ، وقد لفت انتباهي اختلافُ النحويين في تقسيم الحال بحسب التبيين والتأكيد إلى مبيِّنة (مؤسِّسة)، ومُؤكِّدة، فأثبت الجمهور لها ذلك، وأنكره الفراء، قائلًا: إن الحال لا تكون إلا مبينة؛ إذ لا يخلو من تجديد فائدة ما عند ذكرها[3]، ومن هُنا اختلف المعربون في تحديد نوع الحال في بعض مواضعَ من القرآن الكريم، فكان هذا البحث الذي وسمته بـ: (الخلاف في الحال بين التأسيس والتأكيد في القرآن الكريم وأثره في المعنى).

ويهدف هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأمور أجملها فيما يأتي:

- الوقوف على أبرز مواضع الخلاف بين المعربين في نوع الحال بين التأسيس والتأكيد، ودراسة هذه المواضع دراسة نحوية تأصيلية.
- الوقوف على أثر هذا الخلاف في المعنى؛ إذ تحديد نوع الحال يعتمد على الجانب المعنوي والسياقي، وعلى معنى العامل وصاحب الحال قبل أن يتعين بالقوانين النحوية.
- الوقوف على مدى تطبيق مقولة الأصوليين (إذا دار الكلام بين التأسيس والتأكيد فحمله على التأسيس أولى) على المواضع المختلف فيها في نوع الحال في القرآن الكريم.
- إبراز جهود معربي القرآن الكريم في الكشف عن مدى دلالة ما قبل الحال عليها، ومدى ما تضيفه الحال من معنًى مكتسب.
- إبرازُ أثرِ الدَّلالةِ في ترجيح وجْهٍ إعرابيٍّ على آخرَ، ومعْرفةُ ضابطِ النحاةِ في ذلك، وهو: إذا اقتضى المعنى وجْهاً دونَ مَا هو أقوى منه في الإعْرابِ، فالأوْلى ما يُناسبُ المعنى؛ لأنَّ مراعاةَ المعاني أوْلى، والإعرابُ خادمٌ للمعاني، وتابعٌ لها[4].

هذا، وقد اقتضت مادةُ البحث وطبيعته أن يكون في مقدمةٍ، وتمهيدٍ، وثلاثة مباحث وخاتمة.

أمَّا المقدمة، ففيها حديث عن أهمية الموضوع وأسباب دراسته، والأهداف التي ينشدها، وخطة البحث.

وأمَّا التمهيد، فعقدته للحديث عن مسألتين لهما علاقة وثقى بمادة البحث، الأولى منهما: دوران الكلام بين التأسيس والتأكيد، وبيان المراد منها. والثانية: الخلاف في مجيء الحال مؤكدة عند النحويين.

ثم جاءت مادة البحث مصنفة وفق ثلاثة مباحث بحسب الأسباب التي كانت هي مرد اختلاف المعربين في تحديد نوع الحال بين التأسيس والتأكيد، وهي :

المبحث الأول: ما كان سببه الاختلاف في عامل الحال أو معناه.

المبحث الثاني: ما كان سببه الاختلاف في صاحب الحال أو معناه.

المبحث الثالث: ما كان سببه الاختلاف في معنى الحال.

وانتهى البحث بخاتمة دونت فيها أهم ما توصل إليه البحث من نتائج وتوصيات، والحمد لله أولاً وآخراً، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

التمهيد:

أولاً: دوران الكلام بين التأسيس والتأكيد:

يَحسنُ قبل الحديث عن هذه القاعدة أن أعرِّف – بإيجاز – التأسيس والتأكيد.

التأسيس لغة: مأخوذ من الأساس، وهو مصدرٌ للفعل (أسَّسَ)، قال ابن فارس: «الْهَمْزَةُ وَالسِّينُ يَدُلُّ عَلَى الْأَصْلِ، وَالشَّيْءِ الْوَطِيدِ الثَّابِتِ، فَالْأَسُّ أَصْلُ الْبِنَاءِ»[٥].

وفي الاصطلاح: هو أن يكون لإفادَة معنى آخر لم يكن حَاصِلاً قبله، ويُسمى الأول إعَادَة وَالثَّانِي إفادَة[٦].

والتَّأكِيد لغة: مصدر للفعل (وكّد)، يقال: (وكّد العهد والعقد): أوثقه، والهمز لغة فيه[٧]، و(وكّد الرحل): شدَّه، قال ابن فارس: «الْوَاوُ وَالْكَافُ وَالدَّالُ: كَلِمَةٌ تَدُلُّ عَلَى شَدٍّ وَإِحْكَامٍ. وَ(أَوْكِدْ عَقْدَكَ)؛ أَيْ: شُدَّهُ» [٨].

وفي الاصطلاح: هُوَ أن يكون اللَّفْظ لتقرير الْمَعْنى الْحَاصِل قبله وتقويته[٩].

والتأكيد في اصطلاح النحويين: تابعٌ يُقصد به كونُ المتبوع على ظاهره، وهو عندهم معنوي، ولفظي، وهو إعادة اللفظ الأول بنفسه أو مرادفه[١٠].

أمَّا هذه القاعدة فهي من قواعد الترجيح المذكورة في تفسير القرآن الكريم وإعرابه، وتتعلق بترجيح حمل كلام المولى-عزَّ وجلَّ- على التأسيس ما أمكن ذلك، وأنَّه إذا دار الكلام في القرآن الكريم بين أن يكون مفيداً لمعنى جديدٍ أو يكون مؤكداً لمعنى سابقٍ فإنَّ الأولى حمله على المعنى الجديد؛ لأنَّ الأصل في وضع الكلام هو إفادة السامع معنى جديداً ليس عنده[١١].

فإذا احتملت الآية معنيين: أحدهما يفيد معنى جديداً لم تدل عليه الآية من قبل والآخر يفيد تأكيدَ معنى سابق وتقويته، فإنَّ الأولى أن تحمل الآية على التأسيس، وهو إفادة معنى لم يكن من قبل.

وإنما قُدِّم التأسيس على التأكيد عند التعارض؛ لعدة أمورٍ، من أهمها:

- أنَّ التأسيس هو الأصل والتوكيد خلاف الأصل، فلا يُعدل عن الأصل إلى خلاف الأصل إلا بدليل. قال الزركشي عن التأكيد: « إنَّه على خلاف الأصل، فلا يحمل اللفظ عليه إلا عند تعذر حمله على فائدة مجددة، وهو معنى قولهم: "إذا دار اللفظ بين حمله على التأسيس أو التأكيد فالتأسيس أولى"؛ لأنَّه أكثر فائدة»[١٢].
- أن التأسيس أكثر والتوكيد أقل، وهذا من المعلوم الثابت في لغة العرب[١٣].
- أنَّ التأسيس إفادة والتأكيد إعادة، وأصل كل كلام وظاهرُه الإفادة لا الإعادة[١٤].

ولأهمية هذه القاعدة اعتدَّ بها الأصوليون، والمفسرون، والمعربون، والنحويون، وغيرهم، ومن أقوالهم في ذلك: (التأسيس أولى من التأكيد)، و(التأسيس خيرٌ من التأكيد)، و(إذا دار الأمر بين التأسيس والتأكيد تعيَّن الحمل على التأسيس)، و(الأصل في الكلام التأسيس دون التأكيد)، و(النص إذا احتمل التأسيس والتوكيد فالتأسيس أولى)، و(النص إذا احتمل التأسيس والتأكيد كان حمله على التأسيس واجباً إلا لدليل)، وغير ذلك مما هو منثور في كتبهم[١٥].

قال أبو حيان شارحًا قول ابن مالك[١٦]: "فإن قلت: (ضربتهم حتى زيداً ضربته)، فالأجود أن تنصب (زيداً) بمقتضى العطف، وتجعل (ضربته) توكيدا": « ليس بسديد؛ لأنَّك إذا جعلت ذلك من باب العطف اقتضى أن تكون الجملة توكيداً كما ذكر، وإذا جعلت (زيداً) منصوباً من باب الاشتغال كانت الجملة غير مؤكدة؛ ألا ترى أنَّها في نحو: (زيداً ضربته) لا يقال: إنَّها مؤكدة، بل هي غير مؤكدة قطعاً، بل هي مؤسسة، وإذا دار الأمر بين أن تكون للتأسيس كان جعلها للتأسيس أولى، بل لا يذهب للتأكيد إلا عند عدم احتمال التأسيس»[١٧].

وقال ابن عقيل: «لعل المصنف لهذا قال: (فيترجَّح)، وإنما قال: (يترجَّح)؛ لأنَّ التأسيس خير من التأكيد، وقد ثبت كون (هل) بمعنى (قد)، فالحمل عليه أولى من الحمل على ما ندر؛ وقد تقرر التضمين بأنَّ الحمل على ما عرف وحمل عليه القرآن ممكن، فلا يجوز العدول إلى غيره، ما لم يثبت في هذا الباب بوجه»[١٨].

وفي تمهيد القواعد قال: «ولم يجز سيبويه في (ضربت القوم حتى زيداً ضربته) أن تكون توكيدًا؛ لأنَّها مفسّرة مؤسسة، وحمل الجملة على التأكيد إنَّما يُذهب إليه حيث لا يمكن التأسيس»[١٩].

وعند إعمال هذه القاعدة للترجيح بين الأوجه الإعرابية في القرآن الكريم لا بُدَّ من مراعاة الضوابط العامة التي يجب على المعرب التزامها وتجنب الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها، وقد نص عليها ابن هشام، ومن أبرز تلك الضوابطألا يؤدي القول بالتأسيس إلى قول ضعيف من جهة الصناعة، أو إلى معنى بعيدٍ لا يصح حمل الآية عليه[٢٠].

ثانياً: الخلاف في مجيء الحال مؤكدة عند النحويين:

قسَّم جمهور النحويين الحال من حيث الفائدة التي تُضيفها قسمين:

مبينة: وهو الغالب، وتُسمَّى مؤسسة أيضاً، وهي التي تدل على معنًى لا يُفهم مما قبلها.

ومؤكدة: وهي التي يُستفاد معناها دونها[٢١].

وقد اختلفت كلمة النحويين في مجيء الحال مؤكدة على قولين:

القول الأول: إثبات مجيئها، وهو مذهب جمهور النحويين[٢٢].

قال المبرد: «هذا باب ما كانت الحال فيه مؤكدة لما قبلها، وذلك ما لم يكن مأخوذا من الفعل، تقول: (زيدٌ أبوك حقاً)، و(هو زيدٌ معروفاً)، و(أنا عبد الله أمراً واضحاً)، وذلك لأنَّ هذه الحالات إنَّما تؤكد ما قبله؛ا لأنَّك إذا قلت: (هو زيدٌ) و(أنا عبد الله) فإنَّما تخبر بخبرين، فإذا قلت: (معروفاً) أو (بيناً) فإنَّما المعنى أنَّي قد بينت لك هذا وأوضحته، وفيه الإخبار لأنه عليه يدل»[٢٣].

القول الثاني: إنكار مجيء الحال مؤكدةً، وعزي إلى الفراء، قال أبو حيان نقلًا عنه: «الحال لا بُد من تجدد فائدة عند ذكرها، كقيلهم: (عبد الله عندك قائماً)؛ لأنَّه ليس من عندك ما يدل على قيام، فإن كان ما قبله يدل عليه نحو: (زيدٌ على الفرس راكباً)، فهو منصوب على القطع، وكذا لو قلت: (جاء زيدٌ الظريف)، إذا كان زيدٌ لا يعرف إلا بالظريف، ثم سقطت منه (أل) قيل: (قام زيد ظريفاً)، فينتصب على القطع، وإذا كان يعرف دون الظريف وسقطت (أل) انتصب على الحال، وإذا قلت: الظريف وهو لا يعرف به، فلا ضمير في الظريف من الأول، وهو مكرر عليه، وتقديره: (قام زيد قام الظريف)، كقول القائل: (نظرت إلى شيء بغل أو حمار)»[٢٤].

وقد عزي هذا القول إلى السهيلي[٢٥]، وهو خلاف ما ذكره السهيلي في كتابه (نتائج الفكر)، قال: «ومعنى الحال المؤكدة أن يكون معناها كمعنى الفعل؛ لأنَّ التوكيد هو المؤكد في المعنى، وذلك نحو: (قم قائماً)، و(مشيت ماشياً)، و(أنا زيدٌ معروفاً)، هذه هي الحال المؤكدة في الحقيقة»[٢٦].

وعزا أبو حيان إلى المبرد أنَّ النصب على الحال المؤكدة ضعيف[٢٧]، وعزا له في موضع آخر إنكارها[٢٨]، وهو خلاف ما نقل عنه في القول الأول.

وما ذهب إليه الجمهور هو الصحيح؛ للآتي:

- ورود شواهد يمكن حملها على الحال المؤكدة؛ وذلك لأن معنى الحالية والتوكيد لما قبلها ظاهر فيها، ولا يُمكن تأويله، وإذا أوِّل فيكون متكلفاً[٢٩]، قال الواحدي: «ومجيء الحال مؤكدة في التنزيل وغيره كثير؛ كقوله: ﴿وَهُوَ ٱلۡحَقُّ مُصَدِّقٗا﴾[٣٠] »[٣١].
- إثبات أئمة النحويين للحال المؤكدة.
- عدم متابعة النحويين الفراءَ فيما ذهب إليه من إنكار الحال المؤكدة أو تضعيفها كما عزي إلى المبرد.

قال أبو حيان: «وما ذهب إليه المبرد ليس بصحيح؛ لأنَّ الحال المؤكدة جاءت في أفصح كلام، قال تعالى: ﴿وَأَرۡسَلۡنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولٗا﴾[٣٢]، وقال: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلَّيۡلَ وَٱلنَّهَارَ وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَۖ وَٱلنُّجُومُ مُسَخَّرَٰتُۢ بِأَمۡرِهِۦٓ﴾[٣٣] »[٣٤].

وقال الشيخ خالد الأزهري: «وذهب الفراء والمبرد والسهيلي إلى إنكار المؤكّدة، وما ورد من ذلك ردُّوه إلى المبيِّنة، والصحيح الأول، وهو قول الجمهور»[٣٥].

وقفت من خلال دراسة هذه المواضع على ثلاثة أسباب كانت هي مرد اختلاف المعربين في تحديد نوع الحال بين التأسيس والتأكيد، وهذه الأسباب الثلاثة هي:

الأول: اختلافهم في عامل الحال أو معناه.

الثاني: اختلافهم في صاحب الحال أو معناه.

الثالث: اختلافهم في معنى الحال.

وبناء على هذه الأسباب صنفت مواضع الخلاف في ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: ما كان سببه الاختلاف في عامل الحال أو معناه.

وفي هذا المبحث ثمانية مواضع وقع فيها الاختلاف بين المعربين:

الموضع الأول:

قال تعالى: ﴿وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾[٣٦].

قول المولى -عزَّ وجل- السالف بعض من خمس آيات في القرآن، وذهب المعربون إلى أنَّ قوله:(مفسدين) حال من فاعل (تعثوا)، لكنَّهم اختلفوا في نوع الحال على قولين:

الأول: أنَّها حال مؤكدة؛ لأنَّ معناها قد فهم من عاملها (تعثوا)، و(العثي): الفساد، وحسَّن ذلك اختلاف اللفظين.

وهذا القول ذهب إليه العكبري[٣٧] والمنتجب[٣٨] وابن عطية[٣٩] وأبو حيان[٤٠]، وجوزه السمين[٤١] وابن عادل[٤٢].

الثاني: أنَّها حال مؤسسة، وفي وجه كونها مؤسسة قولان:

الأول: أنَّ الفساد أعم والعثي أخص، والعثي أشد الفساد، وهذا القول جوزه السمين[٤٣]، وعزاه إلى الزمخشري؛ لأنَّه مفهوم من تقديره للمعنى والحال في الآية، فإنَّ الزمخشري قال: «فقيل لهم: لا تَتَمادَوا في الفسادِ في حال فسادِكم، لأنهم كانوا متمادِيْنَ فيه»[٤٤]، وتابعه في ذلك ابن عادل[٤٥].

وكون العثي أشد الفساد هو قول أكثر المفسرين[٤٦].

والمقصد على هذا الوجه النهي عما كانوا عليه من التمادي في الفساد، فهو على نسق الأسلوب في قوله تعالى: ﴿لَا تَأْكُلُوا الرِّبَوٰا أَضْعَٰفًا مُّضَٰعَفَةً﴾[٤٧]، وإلا فالفساد مطلقاً منكر منهي عنه[٤٨].

الثاني: أنَّ العثي هو مجاوزة الحد مطلقاً سواء أكانت مجاوزة الحد في الفساد أم لا، ثم غلب على الفساد، وهذا القول ذهب إليه البيضاوي، وذكر أن منه ما ليس بفساد، كمقابلة الظالم المعتدي بفعله، ومنه ما يتضمن صلاحاً راجحاً؛ كقتل الخضر-عليه السلام- الغلام وخرقه السفينة[٤٩].

وذكره أيضاً الشهاب الخفاجي، وعزاه إلى بعض المحققين، قال: «ونقل عن بعض المحققين أنّ العثو إنما هو الاعتداء، وقد يكون منه ما ليس بفساد فالحال غير مؤكدة»[٥٠]، وتابعه فيما ذكره الألوسي[٥١].

والذي يظهر لي أنَّ (مفسدين) حال مؤسسة، والوجه فيها على القول الثاني، وهو أنَّ العثي مجاوزة الحد مطلقاً؛ لما يأتي:

الأول: أنَّ مجيء الحال المؤكدة بعد الجملة الفعلية خلاف مذهب الجمهور.

الثاني: أنَّه أمكن الحمل على التأسيس هنا من دون ضعف، والحمل على التأسيس أولى.

الثالث: التكلف الظاهر في حملها على الحال المؤسسة على القول الأول، والقول الثاني أظهر، ويغني عنه[٥٢].

الموضع الثاني:

قال تعالى: ﴿أَفَتَطْمَعُونَ أَن يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَٰمَ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُۥ مِنۢ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾[٥٣].

اتفق المعربون على أنَّ إعراب جملة: {وَهُمْ يَعْلَمُونَ} في محل نصب حال، ثم اختلفوا في نوعها بناء على اختلافهم في عاملها على قولين:

الأول: أنَّها حال مُؤسِّسة، وهو اللازم من القول بأن عاملها قوله: { يُحَرِّفونه }؛ أي: يحرفونه حال علمهم بذلك[٥٤].

واختاره مكي[٥٥] والأنباري[٥٦] وأبو حيان[٥٧] والسمين[٥٨].

الثاني: أنَّها حال مؤكدة، وهو اللازم من القول بأن عاملها قوله: {عَقَلُوهُ}؛ لأنَّ معناها قد فهم من عاملها، وقد نص السمين على ذلك[٥٩].

وذكر بعض المعربين القولين بلا ترجيح[٦٠].

قال ابن عاشور: «قوله: {وهم يعلمون}: حال من (فريق)، وهو قيد في القيد؛ يعني: يسمعونه، ثم يعقلونه، ثم يحرفونه، وهم يعلمون أنَّهم يحرفونه»[٦١]. ويظهر لي أن قوله هذا من تفسير المعنى لا تفسير الإعراب.

والراجح أنها حال مؤسسة، ويدل على ذلك أنَّ كثيراً من المفسرين ذكروا أن أن تقدير معمول الفعل (يعلمون) المحذوف أنه: (أنهم مفترون ومبطلون) و(أنهم أذنبوا) و(أنهم كاذبون)[٦٢]، فيلزم منه أن يكون العامل (يحرفون)؛ لأن الافتراء والإبطال والإذناب

والكذب متعلق بالتحريف لا العقل[٦٣].

الموضع الثالث:

قال تعالى: ﴿ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنكُمْ وَأَنتُم مُّعْرِضُونَ﴾[٦٤].

ذهب أكثر المعربين إلى أنَّ جملة {وأنتم معرضون} حال من فاعل {توليتم}، لكنَّهم اختلفوا في نوع الحال على قولين:

الأول: أنَّها حال مؤكدة؛ لأنَّ التولي والإعراض مترادفان.

وهذا القول اختاره العكبري[٦٥] والمنتجب[٦٦] وأبو حيان[٦٧]، وجوزه بعض المعربين[٦٨].

ويؤخذ على هذا القول أن الحال المؤكدة لا يجوز اقترانها بالواو[٦٩]، وقيل: إنَّ اقتران الحال المؤكدة بالواو جائز عند المحققين[٧٠].

الثاني: أنَّها حال مؤسسة؛ ولهم في ذلك وجهان:

الوجه الأول: هي مؤسسة؛ لأنَّ بين التولي والإعراض فرقاً[٧١]، واختلفوا في الفرق على أقوال:

الأول: أن التولي يكون بالبدن، وأمَّا الإعراض فبالقلب.

وهذا القول جوزه العكبري[٧٢] وجماعة من المعربين[٧٣].

الثاني: أنَّ التولي للآباء، والإعراض للأبناء.

وهذا القول جوزه العكبري[٧٤] وجماعة من المعربين [٧٥]، قال العكبري: «وقيل: {توليتم}: يعني آباءهم، {وأنتم معرضون} يعني: أنفسهم؛ كما قال: ﴿وَإِذْ نَجَّيْنَاكُم مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ﴾ [٧٦]؛ يعني: آباءهم» [٧٧].

واعترض لهذا القول بامتناع أن تكون الجملة حالاً؛ لأنَّ فاعلَ التولّي في الحقيقة ليس هو صاحبَ الحال[٧٨].

الثالث: أنَّ التولي قد يكون لحاجة تدعو إلى الانصراف مع ثبوت العقد، والإعراض الانصراف بالقلب عن الشيء.

وهذا القول ذكره الطيبي[٧٩] وبعض المعربين[٨٠].

الرابع: أنَّ التولي والإعراض كلاهما في سلوك الطريق، ومن ترك سلوك الطريق فله حالتان؛ إحداهما: أن يرجع عَوْدَه على بَدْئِه فحينئذ يسمى: تولّياً، والأخرى: أن يأخذ في عرض الطريق، وحينئذ يسمى: إعراضاً.

وهذا القول جوزه أبو حيان[٨١] والسمين[٨٢] وجماعة من المعربين[٨٣].

الوجه الثاني: هي مؤسسة لاختلاف متعلق التولي والإعراض، فيكون المعنى: «ثم تولّيْتم عن أخْذ ميثاقكم وأنتم مُعْرضون عن هذا النبي صلّى الله عليه وسلم»[٨٤].

وهذا القول جوزه أبو حيان[٨٥] والسمين[٨٦].

وفي الجملة وجه آخر ذكره الطيبي[٨٧] وبعض المعربين[٨٨] وهو أنَّ جملة {وأنتم معرضون} تذييل لقوله : {ثم توليتم}، والمراد بالتذييل أن يقطع الكلام بما يشتمل على معناه على وجه التأكيد، ولا محل له من الإعراب.

والذي يظهر لي أنَّ الجملة حال مؤسسة للفرق بين التولي والإعراض؛ لأمور:

الأول: وجاهة ما قيل في الفرق بين التولي والإعراض، وأقواها الفرق الأول والرابع.

الثاني: الخلاف في وقوع الحال المؤكدة مقرونة بالواو، وحمل القرآن على وجه لا خلاف فيه أولى.

الثالث: أنَّه قد أمكن حمل الجملة على التأسيس دون ضعف، والحمل على التأسيس أولى من الحمل على التأكيد مع إمكانه.

الموضع الرابع:

قال تعالى: ﴿بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُۥٓ أَجْرُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾[٨٩].

أجمع المعربون-فيما وقفت عليه- على أنَّ قوله: {وهو محسن} جملة في محل نصبٍ على الحال، لكنهم اختلفوا في تحديد نوعها من حيث التأسيس والتأكيد على قولين:

الأول: أنَّها حال مؤسسة من الضمير في (أسلم)؛ لكون الجملة الحالية غير مستلزمة ممَّا سبق ولا مفهومة منه؛ إذ إنها تُفيد معنًى آخر، أي: والحالُ أنه مُحسنٌ في جميع أعمالِه التي من جملتها الإسلامُ المذكورُ، وهذا قول الزمخشري، قال: « {وَهُوَ مُحْسِنٌ}: في عمله {فَلَهُ أَجْرُهُ}: الذي يستوجبه»[٩٠].

قال أبو حيان موضحاً رأي الزمخشري: «وقد قيَّد الزمخشري الإحسان بالعمل، وجعل معنى قوله: {من أسلم وجهه لله}: (من أخلص نفسه له، لا يشرك به غيره، وهو محسن في عمله) فصارت الحال هنا مبينة؛ إذ من لا يشرك قسمان: محسن في عمله، وغير محسن، وذلك منه جنوح إلى مذهبه الاعتزالي من أنَّ العمل لا بد منه، وأنَّه بهما يستوجب دخول الجنة، ولذلك فسّر

قوله: {فله أجره}: الذي يستوجبه»[٩١].

الثاني: أنَّها حال مؤكدة للعامل (أسلم)؛ لكونهما بمعنًى واحدٍ، فإسلام الوجه مشعرٌ بالإحسان. وهذا قول أبي حيان[٩٢] والسمين[٩٣].

قال أبو حيان: «{وهو محسن}: جملة حالية، وهي مؤكدة من حيث المعنى، لأنَّ من أسلم وجهه لله فهو محسن» [٩٤].

والراجح أن تكون الحال مؤسسة؛ فكونها كذلك في هذا الموضع أنسب؛ لأنَّ ذلك هو الأصل في الحال، ولأنَّ المعنى العام على التأسيس لا التأكيد؛ ولا يلزم من جعلها حالاً مؤسسة على تقدير: "وهو محسن في عمله" الجنوح إلى مذهب الاعتزال؛ فهذا التقدير هو أيضاً قول الأئمة من غير المعتزلة، يقول الإمام الطبري في بيان المعنى: «وأما قوله: (وهو محسن)، فإنه يعني به: في حال إحسانه. وتأويل الكلام: بلى من أخلص طاعته لله وعبادته له، محسنًا في فعله ذلك، فللمسلم وجهه لله محسنا، جزاؤه وثوابه على إسلامه وطاعته ربه، عند الله في معاده»[٩٥].

ويقول الفخر الرازي: «أمَّا قوله تعالى: {وهو محسن}؛ أي: لا بد وأن يكون تواضعه لله بفعل حسن لا بفعل قبيح، فإنَّ الهند يتواضعون لله لكن بأفعال قبيحة، وموضع قوله: {وهو محسن} موضع حال؛ كقولك: (جاء فلان وهو راكب)؛ أي: جاء فلان راكباً، ثم بيّن أنَّ من جمع بين هذين فله أجره عند ربه، يعني به الثواب العظيم»[٩٦].

وقال ابن تيمية: «وقوله: ﴿أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ﴾؛ أي: أخلص قصده وعمله لله، وهو محسن في عمله، فيكون الله هو معبوده بالعمل الصالح»[٩٧].

الموضع الخامس:

قال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ ٱلْمَوْتَ مِن قَبْلِ أَن تَلْقَوْهُ فَقَدْ رَأَيْتُمُوهُ وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ ﴾ [٩٨].

اختلف المعربون في إعراب جملة: {وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ} وأحد القولين فيها أن تكون جملة حالية، واخُتلف في نوع الحال على قولين:

الأول: أن تكون حالاً مؤكدة، والغرض منها رفع ما تحتمله الرؤية من المجاز أو الاشتراك بين رؤية العين أو رؤية القلب.

وهذا القول ذهب إليه الأخفش[٩٩] والزجاج[١٠٠]، وجماعة من المعربين[١٠١]، واختاره أبو حيان[١٠٢].

قال الأخفش: « قال تعالى: ﴿ فَقَدْ رَأَيْتُمُوهُ وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ ﴾ توكيداً كما تقول: "قدْ رأيتُه واللهِ بعّيْني" و"رَأَيْتُهُ عِيانا"»[١٠٣].

الثاني: أن تكون حالاً مؤسسة على جعل الرؤية في قوله: {فقد رأيتموه} مراداً بها المقابلة والمواجهة، وقوله: {وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ} مراداً بها رؤية العين، وإنَّما جعلت حالاً مؤسسة لإفادتها معنى زائداً على معنى عاملها.

وهذا القول لابن الأنباري[١٠٤].

وأمَّا القول الثاني في هذه الجملة فأن تكون مستأنفة، وأُتي بها على سبيل التوبيخ، واختلف في المعنى على أقوال، منها:

الأول: "وأنتم تنظرون ما تمنيتم"، وهذا المعنى ذهب إليه الطبري[١٠٥]، وذكره أبو حيان[١٠٦].

الثاني: "وأنتم تنظرون إلى محمد صلى الله عليه وسلم وما فعل به"، وهذا المعنى ذكره الزجاج وعزاه إلى بعضهم[١٠٧]، وضعفه ابن عطية[١٠٨].

الثالث: "وأنتم تنظرون في أسباب النجاة والفرار، وفي أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم هل قتل أم لا؟"، وهذا المعنى ذكره ابن عطية[١٠٩] وأبو حيان[١١٠].

الرابع: " وأنتم تنظرون في فِعْلِكم الآن بعد انقضاءِ الحرب هل وَفَّيْتُم أو خالفتم؟"، وهذا المعنى ذكره ابن عطية[١١١] وأبو حيان[١١٢]، واستحسنه ابن عطية؛ لأنَّ هذا التوبيخ على هذا الوجه فيه ضرب جميل من الإبقاء والصون والاستدعاء.

الخامس: "وأنتم تنظرون نظر تأمل بعد الرؤية"، وهذا المعنى ذكره أبو حيان[١١٣].

والذي يظهر لي أنَّ وجه الحال المؤكدة أقوى من المؤسسة؛ لأنَّ في وجه التأسيس صرفاً لمعنى الرؤية إلى معنى المقابلة والمواجهة، وهو معنى غير معروف في لسان العرب[١١٤]، وأمَّا أقوى الوجهين في إعراب الجملة فهو أن تحمل على الإستئناف التوبيخي؛ وعليه جاءت معان حسنة، وأقواها الثالث والرابع؛ لشمول المعنى فيهما، ومناسبته الحال.

الموضع السادس:

قال تعالى: ﴿ قُلْ أَنَدْعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُنَا وَلَا يَضُرُّنَا وَنُرَدُّ عَلَىٰٓ أَعْقَابِنَا بَعْدَ إِذْ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ ﴾[١١٥] .

اختلف المعربون في إعراب قوله تعالى: {على أعقابنا}؛ فذهب كثير منهم إلى أنَّه متعلق بمحذوف حال من فاعل {نرد}، والتقدير: "نرد منقلبين أو متأخرين".

وهذا القول اقتصر عليه الزمخشري[١١٦] والعكبري[١١٧]، وجوزه المنتجب[١١٨] والسمين[١١٩] وابن عادل[١٢٠].

وذكر السمين أن الحال هنا يحتمل أن تكون مؤكدة، قال عن وجه الحال- وذكره ثانياً- : «والثاني: أنَّه متعلّقٌ بمحذوف على أنَّه حال من مرفوع {نُرَدُّ}؛ أي: "نُرَدُّ راجعين على أعقابنا أو منقلبين أو متأخرين"، كذا قدَّروه[١٢١]، وهو تفسيرُ معنى، إذ المقدَّر في مثله كونٌ مطلق، وهذا يحتمل أن يُقال فيه: إنَّه حال مؤكدة»[١٢٢].

والذي يظهر لي أنَّ مرد قول السمين باحتمال الحال المؤكدة على القول الأول أنَّه قدر الرجوع على العقب في معنى الرد، وما ذكره فيه نظر؛ لأنَّ الرد على العقب نوع من أنواع الرد أو الرجوع، وهي مشية القهقرى[١٢٣].

وجوَّز المنتجب[١٢٤] والسمين[١٢٥] وابن عادل[١٢٦] أن يكون متعلقاً بقوله: {نرد}.

ومع جواز وجه الحال فالراجح فيما يظهر لي أن يكون متعلقاً بقوله: {نرد}؛ لأنَّ الظاهر أنَّ المقصود بقوله تعالى: ﴿وَنُرَدُّ عَلَىٰٓ أَعۡقَٰبِنَا﴾ تشبيه الراجع من الهدى إلى عبادة الأصنام بمن رجع ولم يظفر بشيء، وهذا المعنى يؤخذ من قول أبي عبيدة: « ﴿وَنُرَدُّ عَلَىٰٓ أَعۡقَٰبِنَا﴾ يقال: (ردّ فلان على عقبيه)؛ أي: رجع ولم يظفر بما طلب ولم يصب شيئاً»[١٢٧]، وإليه ذهب الطبري في تفسير الآية[١٢٨].

ووجه آخر ذكره ابن عطية، قال: « ﴿وَنُرَدُّ عَلَىٰٓ أَعۡقَٰبِنَا﴾ تشبيه، وذلك أنَّ المردود على العقب هو أن يكون الإنسان يمشي قدماً -وهي المشية الجيدة- فيُرد يمشي القهقرى-وهي المشية الدنية- فاستعمل المثل بها فيمن رجع من خير إلى شر، ووقعت في هذه الآية في تمثيل الراجع من الهدى إلى عبادة الأصنام»[١٢٩].

الموضع السابع:

قال تعالى: ﴿فَلَا تَكُ فِي مِرۡيَةٖ مِّمَّا يَعۡبُدُ هَٰٓؤُلَآءِۚ مَا يَعۡبُدُونَ إِلَّا كَمَا يَعۡبُدُ ءَابَآؤُهُم مِّن قَبۡلُۚ وَإِنَّا لَمُوَفُّوهُمۡ نَصِيبَهُمۡ غَيۡرَ مَنقُوصٖ﴾ [١٣٠].

ذهب المعربون إلى أنَّ إعراب: {غير} حال، واختلفوا في نوع الحال على قولين:

القول الأول: أنها حال مُؤكّدة؛ لأن التوفية هي إكمال الشيء غير منقوص، فهي تقتضي التكميل، فاستفيد معناها من عاملها[١٣١].

وهذا القول اختاره الطيبي[١٣٢] وأبو حيان[١٣٣] والألوسي[١٣٤] وابن عاشور[١٣٥].

وذكر الطيبي أنَّ فائدة الحال المؤكدة هي "دفع توهم التجوز"[١٣٦]، وتابعه في ذلك الألوسي، ويظهر لي أن بينهما تعارضاً؛ إذ الفائدة تقتضي أن تكون الحال مؤسسة.

القول الثاني: أنها حال مُؤسِّسة؛ وعلله الزمخشري بأنه يجوز أن يُوفى وهو ناقص، ويُوفى وهو كامل، كما يقول القائل: (وفيته شطر حقه)، و(ثلثَ حقه)، و(حقَّه كاملاً وناقصاً)[١٣٧].

واختاره البيضاوي[١٣٨]، وهو المفهوم من تعليل الزمخشري السابق[١٣٩].

ولم يرتض أبو حيان تعليل الزمخشري؛ لأنَّه يرى أنَّه مبني على المغالطة؛ لأنَّ التوفية في نحو: (وفيته شطر حقه) قد وقعت في الشطر، وكذا الثلث، فالتوفية حاصلة ولم ينقص منه شيء، أمَّا نحو: (أعطيته حقه كاملاً وناقصاً)؛ فإن (كاملاً) صحيح، وهي حال مؤكدة؛ لأن التوفية تقتضي الإكمال، أما (ناقصاً) فلا يصح أن يقال؛ لمنافاته التوفية[١٤٠].

وخالف السمين شيخه أبا حيان في في منع قول: (وَفَّيْتُه حقَّه ناقصاً)؛ وعلله بأنه شائعٌ في تركيبات الناس المعتبر قولهم؛ لأنَّ المراد بالتوفية مطلق التَّأدية[١٤١]، ونصَّ ابن المنير على أنَّها بمعنى الإعطاء[١٤٢].

وفي كلام السمين وابن المنير ما يُشعر بأنها حال مؤسسة عندهما؛ لأنَّ التوفية لا تقتضي التكميل، بل هي تحتمل معنى (أدّى) و(أعطى).

وأجاز البيضاوي أن يكون المراد من (وفيته حقه) إرادة توفية البعض ولو مجازاً[١٤٣].

وأعرب بعض العلماء (غير) حالاً دون ذكر لنوعها[١٤٤].

والراجح عندي أنَّها حال مؤكدة؛ فالتوفية هي الإكمال بلا نقص، وناسب المقام أن يأتي التأكيد له؛ لأنَّ من معاني توفية النصيب في الآية التوفية من نصيبهم من العذاب[١٤٥]؛ ففائدة التوكيد على هذا القول هو زيادة التهكم؛ لأنَّ من إكرام الموعود بالعطاء أن يؤكد له الوعد[١٤٦].

الموضع الثامن:

قال تعالى: ﴿ فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا مِّن قَوْلِهَا ﴾ (١٤٧).

ذهب المعربون إلى أنَّ إعراب: { ضَاحِكاً } حال، واختلفوا في نوع الحال على قولين:

القول الأول: أنَّها حال مُؤكِّدة؛ لأنَّ (تبسّم) بمعنى: (ضحك)(١٤٨)، وأن التبسم أضعف حالات الضحك(١٤٩). وهذا القول اختاره الزجاج(١٥٠) والعكبري(١٥١) وابن عاشور(١٥٢).

وجعل الألوسي قول القائلين باتحاد التبسم والضحك مخصوصاً بما كان من الأنبياء عليهم السلام؛ فإنَّ ضحِكهم تبسُّمٌ(١٥٣).

القول الثاني: أنها حال مُؤسِّسة، وعُلل ذلك بأن التبسم قد يكون للغضب والاستهزاء، ومنه نحو: (تبسّم تبسُّم الغضبان)، و(تبسّم تبسُّم المستهزئ)، فلا يلزم من التبسم الضحك، فأتى الحال (ضاحكاً) مبيناً له(١٥٤).

وممن اختار القول بأنها مؤسسة الزمخشري(١٥٥) وأبو حيان(١٥٦) والألوسي(١٥٧).

وحملها بعض المعربين على أنَّها حال مقدرة، وتقديره: (فتبسم مقدراً الضحك)، ويُمنع حملها على الحال المطلقة؛ لأنَّ التبسم غير الضحك؛ إذ هو ابتداء الضحك، ولا يصير التبسم ضحكاً إلا إذا اتصل وداوم(١٥٨)، وأجاز الألوسي كون الحال مقدرة(١٥٩).

وأطلق ابن عطية القول في إعرابها حالاً بلا تفصيل(١٦٠)، وأورد بعض المعربين القولين (الحال المؤسسة، والحال المؤكدة) على حدٍّ سواء دون ترجيح(١٦١).

والراجح أنَّ الحال في الآية مؤسسة؛ لأنَّ المعروف هو أن بين التبسُّم والضحك فرقا؛ إذ التبسم مبادئ الضحك من غير صوت، والضحك انبساط الوجه حتى تظهر الأسنان مع السرور مع صوت خفي(١٦٢).

المبحث الثاني: ما كان سببه الاختلاف في صاحب الحال أو معناه.

وفي هذا المبحث ستة مواضع وقع فيها الاختلاف بين المعربين:

الموضع الأول:

قال تعالى: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُواْ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُوٓاْ نُؤْمِنُ بِمَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَآءَهُۥ وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ ﴾[١٦٣].

ذهب النحويون والمعربون إلى أنَّ (مصدقًا) حال، لكنهم اختلفوا في نوع الحال على قولين:

الأول: أنَّها حال مؤكدة، وقد اتفق المصنفون في إعراب القرآن -فيما وقفت عليه- على أنَّ {مصدقاً} حال مؤكدة لمضمون الجملة قبلها؛ لأنَّ قوله: {وهو الحق} قد تضمن معناها، والعامل فيها ملتزم تأخيره، والتقدير: (وهو الحق أحقه مصدقاً)[١٦٤].

وممن اختاره الزجاج[١٦٥] والنحاس[١٦٦] وكثير من المعربين[١٦٧]، وعزاها النحاس إلى سيبويه[١٦٨].

وذكرها النحويون أيضاً في كتبهم شاهداً على الحال المؤكدة لمضمون الجملة، ومن هؤلاء الفارسي[١٦٩] وابن بابشاذ[١٧٠] وابن الخشاب[١٧١] وأبو حيان[١٧٢].

الثاني: أنَّها حال مؤسسة؛ وهو رأي السهيلي؛ وله في توجيهها رأيان:

الأول: جعلها حالاً من الاسم المجرور من قوله تعالى: ﴿ وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَآءَهُۥ ﴾ ، والمعنى: "كيف تكفرون بما وراءه وهو في هذا الحال؟ أعني: مصدقاً لما معهم".

وجعل ذلك نظير قولهم: (لا تشتم زيداً وهو أمير محسناً إليك)، فجملة (وهو أمير) حال، و(محسناً) حال بعدها، والحكمة من تقديم جملة الحال على الحال المفرد أنَّ جملة الحال لو أخرت لتوهم أنَّها حال من الضمير في (مصدقاً) و(محسناً).

الثاني: جعلها حالاً، والعامل فيها ما دلت عليه الإشارة المنبئة عنها الألف واللام؛ لأن الألف واللام قد تنبئ عما تنبئ عنه أسماء الإشارة؛ كأنه يقول: (هو ذلك الحق)؛ لأنَّ الحق قديم ومعروف بالعقول والكتب المتقدمة[١٧٣].

وضعّف السهيلي قول الجمهور، وعلل ذلك بأنَّ «معنى الحال المؤكدة أن يكون معناها كمعنى الفعل؛ لأنَّ التوكيد هو المؤكد في المعنى، وذلك نحو: (قم قائماً) و(مشيت ماشياً)، و(أنا زيد معروفاً) هذه هي الحال المؤكدة في الحقيقة.

وأما ﴿ وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا ﴾ فليست بحال مؤكدة؛ لأنَّه قال: ﴿ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ ﴾ ، وتصديقه لما معهم ليس في معنى الحق؛ إذ ليس من شروط الحق أن يكون مصدقاً لفلان ولا مكذباً له، بل الحق في نفسه (حق) وإن لم يكن مصدقاً لغيره»[١٧٤].

وتابع السهيليَّ ابنُ هشام، وردَّ رأي الجمهور معللاً بأن الحق يكون مصدقاً ومكذباً وغيرها. ولا تكون مؤكدة إلا إذا قيل: "هو الحقُّ صادقًا"[١٧٥].

واعترضه الدماميني بأنَّ الظاهر أنهم أرادوا الحق المذكور في الآية، والمراد: بما معكم من التوراة، وهو مصدق لها البتة لا مكذب، ولا (لا مصدق ولا مكذب)[١٧٦].

واعترضه الدسوقي أيضًا قائلاً: "والمصنف لم ينظر لتمام الكلام، وهو قوله: "لما معهم"، بل نظر لقوله: "مصدقاً" فقط، فاعترض"[١٧٧].

والراجح أنَّها حال مؤكدة؛ إذ هو اختيار جمهور العلماء، ولأن الحق المذكور في الآية مصدق البتة، وتتمة الآية تؤكد ذلك، كما سبق إيضاحه في اعتراض الدماميني والدسوقي.

الموضع الثاني:

قال تعالى: ﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ ۚ لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ ۚ لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ﴾[١٧٨].

للمعربين في محلِّ جملة: {لا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلا نَوْمٌ} جملة من الأقوال، منها: أنَّها جملة حالية في محل نصبٍ، ثم اختلفوا في تحديد نوع هذه الحال على قولين:

الأول: أنَّها حال مؤكدة من قوله: {هو الحَيُّ القَيُّومُ}؛ لأنَّ مَنْ جاز عليه ذلك استحالَ أن يكونَ قيُّوماً، وإليه ذهب الزمخشري[١٧٩]، قال السمين الحلبي عن قول الزمخشري: «فعلى قوله: إنَّها تأكيد يجوز أن يكون محلها النصب على الحال المؤكدة»[١٨٠].

وقال الطيبي معلقاً على قول الزمخشري: «هذا التقرير يقتضي أن يجعل قوله: {لا تَاخُذُهُ سِنَةٌ وَلا نَوْمٌ} حالاً مؤكدة من {الْحَيُّ القَيُّومُ} الواقعين بدلين من الضمير، كما أن ﴿ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ ﴾[١٨١]: حال من الضمير في ﴿ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ﴾ »[١٨٢].

الثاني: أنَّها حال مؤسسة من الضمير المستكن في {القيوم}؛ كأنَّه يقول: (يقوم بأمر الخلق غيرَ غافلٍ)، وهذا ما ذهب إليه

العكبري[١٨٣] والمنتجب[١٨٤].

وحمل جملة الحال على التأسيس هنا أولى؛ لأنَّها مفسرة وشارحة لقوله: {هو الحَيُّ القيُّومُ}، وفي ذلك زيادة معنًى، وهو ما يتنافى مع مفهوم التأكيد الذي لا يُضيف جديداً، قال الطاهر بن عاشور: «وجملة: {لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ} مقررة لمضمون جملة (الله الحي القيوم)، ولرفع احتمال المبالغة فيها، فالجملة منزلة منزلة البيان لمعنى {الحَيُّ القيُّومُ}، ولذلك فصلت عن التي قبلها» [١٨٥].

وقد أورد الشاطبي كلامًا منقولًا عن ابن الحاج يُفهم منه أنَّها حال مؤسسة، فقال: «وذلك أنَّ الجملة يجوز فيها أنْ تقدّر في موضع الحال، ومن ذلك قولُ الله تعالى: ﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُۚ لَا تَأۡخُذُهُۥ سِنَةٞ وَلَا نَوۡمٞۚ لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ ﴾»[١٨٦].

وفي محل هذه الجملة أقوال أخرى، هي[١٨٧]:

الأول: أنها في محل رفع خبر لـ (الحي)، وذلك على إعراب (الحي) مبتدأ.

الثاني: أنها في موضع خبر عن لفظ الجلالة (الله)، عند منْ يُجيز تعدد الأخبار للمبتدأ الواحد.

الثالث: جملة استئنافية، وهو استئناف إخبار، أخبر الله عن ذاته بذلك.

لكل وجه من هذه الأوجه له ما يعضده من جهة المعنى.

الموضع الثالث:

قال تعالى: ﴿ فَلَمَّا وَضَعَتۡهَا قَالَتۡ رَبِّ إِنِّي وَضَعۡتُهَآ أُنثَىٰ وَٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِمَا وَضَعَتۡ وَلَيۡسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلۡأُنثَىٰۖ ﴾[١٨٨].

اختلف المعربون في إعراب {أنثى}، وأكثرهم على أنَّها حال من الهاء في قوله: {وضعتها}، وهذا القول هو المقدم عند النحاس[١٨٩] وجماعة من المعربين[١٩٠]، واقتصر عليه الزمخشري[١٩١] وبعض المعربين[١٩٢].

واختلف في نوع الحال هنا على قولين بحسب مرجع الضمير في قوله: {وضعتها}:

الأول: أن تكون حالاً مؤكدة إذا قيل: إنَّ الضمير عائد على معنى (ما) في قوله تعالى: ﴿إِنِّي نَذَرۡتُ لَكَ مَا فِي بَطۡنِي مُحَرَّرٗا ﴾[١٩٣].

وهذا القول أحد الوجهين اللذين ذكرهما الزمخشري[١٩٤]، واقتصر عليه الأنباري[١٩٥].

قال الزمخشري: «فإن قلت: كيف جاز انتصاب {أُنثَى} حالاً من الضمير في {وضعتها} وهو كقولك: (وضعت الأنثى أنثى!) قلت: الأصل: (وضعته أنثى)، وإنَّما أنَّث لتأنيث الحال؛ لأنَّ الحال وذا الحال لشيء واحد، كما أنث الاسم في: (من كانت أمك؟)؛ لتأنيث الخبر. ونظيره قوله تعالى: ﴿فَإِن كَانَتَا ٱثۡنَتَيۡنِ ﴾[١٩٦]»[١٩٧].

قال أبو حيان: «وآل قوله إلى أنَّ {أنثى} تكون حالاً مؤكدة، لا يخرجه تأنيثه لتأنيث الحال من أن يكون الحال مؤكدة»[١٩٨].

واعترض أبو حيان للزمخشري في تشبيهه التأنيث في قوله: {وضعتها انثى} بالتأنيث في قولهم: (من كانت أمك؟) من وجهين:

أحدهما: أنَّ التانيث في هذا القول ليس لتأنيث الخبر، بل هو من باب الحمل على معنى (من).

والآخر: أنَّه لو افترض أنَّ تأنيث الاسم لتانيث الخبر في القول السابق فليس نظير الآية؛ لأنَّ الخبر خصص بالإضافة إلى الضمير، فاستفيد من الخبر ما لا يستفاد من الاسم بخلاف قوله:{أنثى} فهو لمجرد التأكيد[١٩٩].

وأجاب السمين عن اعتراض أبي حيان الأول بأن التأنيث في الآية حملاً على معنى (ما) كما أنَّ التأنيث في قولهم: (من كانت أمك؟) حملاً على معنى (من)، وعن الاعتراض الثاني بأنَّ الزمخشري أراد بكونه نظيره من جهة أنَّ التأنيث في الآية مفهوم قبل مجيء الحال كما أنَّه مفهوم في القول قبل مجيء الخبر، وأما مفارقتهما في شيء آخر لعارض فلا يضر ذلك في التنظير أو التشبيه[٢٠٠].

الثاني: أن تكون حالاً مؤسسة إذا قيل: إنَّ الضمير عائد على معنى الحبلة أو النسمة أو النفس، لأنَّ هذه الألفاظ تصدق على الذكر والأنثى.

وهذا الوجه هو الوجه الظاهر عند الزمخشري[٢٠١]، واختاره أبو حيان[٢٠٢].

وفي (أنثى) وجه آخر، وهو أن تكون بدلاً من الهاء في وضعتها بدل كل من كل.

وهذا القول جوزه النحاس[٢٠٣] ومكي[٢٠٤] وبعض المعربين[٢٠٥].

وذكر السمين أن البدل هنا لبيان المراد بالضمير، وأنَّ هذا من المواضع التي يفسر فيها الضمير بما بعده لفظاً ورتبة؛ فإن كان

الضمير مرفوعاً نحو قوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ﴾ [٢٠٦] على أحد الأوجه، فالبدل فيه جائز عند الجميع، وإن كان غير مرفوع نحو: (ضربته زيداً)، و(مررت به زيدٍ) فاختلف فيه، والصحيح جوازه[٢٠٧].

والراجح فيما يظهر لي أنَّ (أنثى) حال مؤسسة؛ أمَّا تفضيل وجه الحال على البدل؛ فلأنَّه أظهر منه، ولأنَّ في حمله على البدل حملاً على وجه مختلف فيه في القرآن، والحمل في القرآن على الوجه المتفق عليه أولى.

وأمَّا ترجيح الحال المؤسسة على المؤكدة؛ فلأنَّ جعل الضمير عائداً على معنى الحبلة أو النسمة أو النفس أقرب وأوضح من جعله عائد على معنى (ما) في قوله تعالى: ﴿إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا﴾ ، وفيه أيضاً الحمل في القرآن على التأسيس مع إمكانه وظهوره، وذلك أولى من حمله على التأكيد.

الموضع الرابع:

قال تعالى: ﴿ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ ﴾ [٢٠٨].

اختلف المعربون في إعراب قوله تعالى: {بالحق}، وأكثر المعربين على أنَّه متعلق بمحذوف حال، واختلفوا في صاحب الحال وفي نوعها بناء على ذلك على ثلاثة أقوال:

الأول: أن تكون حالاً من (الكتاب)، والتقدير: (ملتبساً بالحق).

وهذا القول اقتصر عليه العكبري[٢٠٩]، واختاره أبو حيان[٢١٠]، وجوزه المنتجب[٢١١] وبعض المعربين[٢١٢].

والحال على هذا الوجه مؤكدة، قال السمين: «الباءُ يجوزُ أن تكونَ للحال من (الكتاب)؛ أي: ملتبساً بالحقِّ والصدق، وهي حالٌ مؤكدة»[٢١٣].

الثاني: أن تكون حالاً من الفاعل في (أنزلنا)، والتقدير: (مصاحبين للحق).

وهذا القول جوزه المنتجب[٢١٤] وبعض المعربين[٢١٥].

الثالث: أن تكون حالاً من الكاف في قوله: {إليك}، والتقدير: وأنت ملتبسٌ بالحق.

وهذا القول جوزه السمين[٢١٦] وبعض المعربين[٢١٧]

وفي قوله:{بالحق} قول آخر، وهو أن يكون متعلقاً بقوله: {أنزلنا}، وهذا القول جوزه المنتجب[٢١٨] وأبو حيان[٢١٩].

والذي يظهر لي أن أقوى الوجهين المذكورين في قوله: {بالحق} هو الأول بأن يكون متعلقاً بمحذوف حال، والأوجه المذكورة في صاحب الحال جائزة، وعليه فالحال في هذا الموضع يجوز أن تكون مؤسسة، ويجوز أن تكون مؤكدة، ومرد ذلك هو الاختلاف صاحب الحال.

الموضع الخامس:

قال تعالى: ﴿ قَدْ مَكَرَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَأَتَى ٱللَّهُ بُنْيَٰنَهُم مِّنَ ٱلْقَوَاعِدِ فَخَرَّ عَلَيْهِمُ ٱلسَّقْفُ مِن فَوْقِهِمْ وَأَتَىٰهُمُ ٱلْعَذَابُ مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُونَ ﴾ [٢٢٠].

اختلف المعربون في متعلق: {مِن فوْقِهِمْ} ، فذهب جماعة منهم إلى أنَّه متعلق بمحذوف؛ أي: (كائنًا من فوقهم)، فتكون حالاً من (السقف)، ثم اختلفوا في نوعها على قولين:

الأول: أنَّها حال مُؤكّدة؛ لأنَّ السقف لا يكون تحتهم، واختاره العكبري[٢٢١] والسمين[٢٢٢] وغيرهم[٢٢٣].

الثاني: أنها حال مُؤسِّسة؛ لأنَّه مما تقوله العرب: (خر علينا سقف) و(وقع علينا حائط) إذا كان يملكه القائل وإن لم يقع عليه[٢٢٤]، فجاءت الفائدة في قوله: {مِن فوْقِهِمْ} حتى لا يفهم هذا الوارد عن العرب، بل ليكون معنى الكلام: أنه خرّ وهم تحته، وأن العذاب جاءهم من قبل السماء التي هي فوقهم. وهو تفسير ابن عباس[٢٢٥]، واختاره ابن عطية[٢٢٦] وأبو حيان[٢٢٧].

وضعّفه السمين بأنه معنى غير طائل، وأن القول بالتأكيد أنصع منه[٢٢٨]، وذكر الألوسي أنه "كلام لا ينبغي أن يتفوه به فاضل"[٢٢٩].

وأطلق المنتجب القول بإعرابها حالاً دون تحديد لنوعها[٢٣٠].

وأجاز العكبري[٢٣١] والهمذاني[٢٣٢] والسمين[٢٣٣] أن يكون{مِن فوْقِهِمْ} متعلقاً بالفعل (خرّ)، ومعنى (مِنْ) ابتداء الغاية.

والراجح فيما يظهر لي أنَّها حال مؤسسة؛ لأنَّ فيها بياناً ونصاً على أنَّ السقف خرَّ وهم تحته، وفيه دفع لما أثر عن العرب من المجاز في استعمال هذه العبارة.

الموضع السادس:

قال تعالى: ﴿ وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا سَقَرُ ٢٧ لَا تُبۡقِي وَلَا تَذَرُ ٢٨ لَوَّاحَةٞ لِّلۡبَشَرِ ﴾[٢٣٤].

قرأ جماعة منهم ابن أبي عبلة: {لواحة}-بالنصب-[٢٣٥]، وذهب جماعة من المعربين إلى إعرابها حالاً، وممن اقتصر على هذا الوجه فلم يذكر غيره العكبري[٢٣٦]، وجوزه المنتجب[٢٣٧] وبعض المعربين[٢٣٨].

وفي صاحب الحال هنا ثلاثة أقوال[٢٣٩]:

الأول: أنها حال من {سقر}، والعامل فيها معنى التعظيم.

الثاني: أنَّها حال من فاعل {لا تبقي}.

الثالث: أنَّها حال من فاعل {لا تذر}.

وذهب أبو حيان إلى أنها حال مؤكدة، قال: «وقرأ العوفي وزيد بن علي والحسن وابن أبي عبلة: {لواحةً} –بالنصب- على الحال المؤكدة؛ لأنَّ النار التي لا تبقي ولا تذر لا تكون إلا مغيرة للأبشار»[٢٤٠].

والذي يظهر لي أنَّها حال مؤسسة لا مؤكدة؛ لأنَّه ليس بلازم ما قاله أبو حيان، وفي التفسير المأثور في قوله تعالى: ﴿لَا تُبۡقِي وَلَا تَذَرُ ﴾ ما يقوي ذلك؛ إذ أثر في تفسيرها أقوال منها: أنها لا تميت ولا تحيي، وهو تفسير مجاهد[٢٤١]، ومنها : لا تبقيه صحيحاً ، ولا تذره مستريحاً[٢٤٢]، وهذان القولان لا يلزم منهما أن تكون مغيرة للأبشار كما ذكر أبو حيان.

وأما صاحب الحال فالأولى أن يُجعل فاعل {تبقي} أو فاعل {تذر}؛ وجعله حالاً من {سقر} يلزم منه جعل العامل معنوياً، وهو معنى التعظيم؛ لأنَّ {سقر} مبتدأ أو خبر، والحال لا تجيء منه؛ لأنَّ الابتداء عامل ضعيف[٢٤٣].

وفي القراءة وجه آخر ذكره الزمخشري، وهو أن يكون نصب {لواحةً} على الاختصاص؛ للتهويل[٢٤٤]، وجوز هذا الوجه المنتجب[٢٤٥] وبعض المعربين[٢٤٦].

والذي يظهر لي أنَّ حملها على الحال أوجه؛ لظهور المعنى عليه، ولعدم ترتب إضمار عامل عليه، وما لا يحتاج إلى إضمار أولى بالحمل عليه مما يحتاج إلى إضمار.

المبحث الثالث: ما كان سببه الاختلاف في معنى الحال.

وفي هذا المبحث موضعان وقع فيهما الاختلاف بين المعربين:

الموضع الأول:

قال تعالى: ﴿مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقۡرِضُ ٱللَّهَ قَرۡضًا حَسَنًا فَيُضَٰعِفَهُۥ لَهُۥٓ أَضۡعَافًا كَثِيرَةً وَٱللَّهُ يَقۡبِضُ وَيَبۡصُۜطُ وَإِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ﴾ (٢٤٧).

اختلف المعربون في إعراب قوله: {أضعافاً}، وأكثر المعربين على أنّها حال من الهاء في قوله:{يضاعف}، وهذا الإعراب هو المقدم عند أبي حيان(٢٤٨)وجماعة من المعربين(٢٤٩)، واختاره السمين(٢٥٠) وبعض المعربين(٢٥١)، وجوَّزه المنتجب(٢٥٢).

واختلفوا في نوع الحال هنا على قولين:

الأول: أنّها مؤسسة، ووجه كونها كذلك مع أنّها من لفظ عاملها أنّها قد وُصفت؛ ففهم منها ما لا يفهم من عاملها.

وكونها مؤسسة استظهره السمين(٢٥٣) وابن عادل(٢٥٤)، وعليه يحمل قول من أعربها حالاً دون بيان نوعها كأبي حيان؛ لأنَّ الحال المؤسسة هي الأصل.

الثاني: أنّها مؤكدة؛ لكونها من لفظ عاملها(٢٥٥).

وفي إعراب الكلمة قولان آخران:

الأول: أن تكون مفعولاً ثانياً لـ(يضاعف)؛ لتضمينه معنى (يُصيِّر).

وهذا التوجيه جوَّزه العكبري(٢٥٦) وأبو حيان(٢٥٧) وبعض المعربين(٢٥٨).

الثاني: أن تكون منصوبة على المصدرية، على أنَّ الضعف اسم مصدر، وجمع للتنويع.

وهذا التوجيه جوَّزه العكبري(٢٥٩) وأبو حيان(٢٦٠) وبعض المعربين(٢٦١).

والراجح فيما يظهر لي هو إعرابها حالاً؛ لظهور هذا الوجه وقربه بخلاف التوجيهين الاخرين، وأن تكون الحال مؤسسة؛ لإفادتها معنى لم يكن في الفعل بسبب الوصف، والحمل على التأسيس أولى.

الموضع الثاني:

قال تعالى: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلۡعِلۡمِ قَآئِمَۢا بِٱلۡقِسۡطِۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ﴾(٢٦٢).

ذهب كثير من المعربين في إعراب قوله تعالى: {قائماً} إلى أنّه منصوب على الحال، لكنَّهم اختلفوا في بيان ذلك، وفي بيان صاحب الحال على ثلاثة أوجه:

الأول: إطلاق القول بالنصب على الحال دون بيان نوعها، ومن هؤلاء الأخفش(٢٦٣) والواحدي(٢٦٤) وابن عطية(٢٦٥).

الثاني: النص على أنّها حال مؤكدة، ومن هؤلاء الزجاج(٢٦٦) والنحاس(٢٦٧) ومكي(٢٦٨) والزمخشري(٢٦٩) والأنباري(٢٧٠) والعكبري(٢٧١).

قال الزجاج: «ونصب: {قائماً بالقسط} حال مَؤكدة؛ لأنَّ الحالَ المَؤكدة تقع مع الأسماءِ في غير الإشارة، تقولُ: (إنَّه زيدٌ معروفاً) ﴿وَهُوَ ٱلۡحَقُّ مُصَدِّقًا﴾ (٢٧٢) و(لا إله إلا هو قائماً بالقسط)»(٢٧٣).

واختلف أصحاب هذا القول في صاحب الحال على أقوال:

الأول: أنّه حال من (هو)، والعامل فيه معنى الجملة؛ أي: تفرد قائماً(٢٧٤).

الثاني: أنّه حال من اسم الله تعالى(٢٧٥).

الثالث: أنّه حال من الضمير المستكن في الخبر المحذوف، والعامل فيها الاستقرار(٢٧٦).

وذكر الزمخشري أنّه جاز إفراد المولى هنا بنصب الحال دون المعطوفين عليه؛ لعدم الإلباس ولو قيل: (جاءني زيد وعمرو راكباً) لم يجز ، ولو قيل: (جاءني زيد وهند راكباً) جاز لتميزه بالذكورة(٢٧٧).

الثالث: القول بأنها حال لازمة، وإلى هذا ذهب أبو حيان، قال: «فأما انتصابه على الحال من اسم الله فعاملها (شهد)؛ إذ هو العامل في الحال، وهي في هذا الوجه حال لازمة؛ لأنَّ القيام بالقسط وصف ثابت لله تعالى»(٢٧٨)، وجوزه الألوسي(٢٧٩).

وأورد أبو حيان قول الزمخشري في أنها حال مؤكدة، ثم ردَّه، قال: «وليس من الحال المؤكدة؛ لأنّه ليس من باب ﴿وَيَوۡمَ يُبۡعَثُ حَيًّا﴾(٢٨٠)، ولا من باب: (أنا عبد الله شجاعاً)؛ فليس {قائماً بالقسط} بمعنى: (شهد)، وليس مؤكداً مضمون الجملة السابقة في نحو: (أنا عبد الله شجاعاً)، و(هو زيد شجاعاً) »(٢٨١).

ومراد أبي حيان أنَّها هنا ليست من قبيل المؤكدة لعاملها أو المؤكدة لمضمون الجملة.

وأجاب السمين عن الزمخشري بأنَّ الحال على قسمين مبينة ومؤكدة، وكونها مبينة هنا محال؛ لأنَّ المبينة منتقلة، والانتقال هنا محال؛ لأنَّ عدل الله لا يتغير، فلا مناص من كونها مؤكدة.

ثم قال: « فإن قيل لنا: قسمٌ ثالثٌ، وهي الحال اللازمة، فكان للزمخشري مندوحة عن قوله: (مؤكدة) إلى قوله: (لازمة)، فالجواب أنَّ كلَّ مؤكدة لازمة، وكل لازمة مؤكدة، فلا فرق بين العبارتين، وإنْ كان الشيخ زعم أنَّ إصلاح العبارة يحصل بقوله:(لازمة)، ويدلُّ على ما ذكرته من ملازمة التأكيد للحال اللازمة وبالعكس الاستقراءُ»[٢٨٢].

وما أجاب به السمين فيه نظر؛ لأنَّ اللازمة عند النحويين ليس من الضرورة أن تكون مؤكدة، كقوله تعالى: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾[٢٨٣].

والذي يظهر أنَّ أقوى القولين هو القول بأنها حال مؤكدة لما قبلها؛ لأنَّ عدل الله –تعالى- ثابت ومتقرر.

وفي (قائماً) أوجه أخرى؛ فذهب الفراء إلى أنَّه منصوب على القطع[٢٨٤]، وقيل: هو منصوب على المدح ، وإن كان نكرة[٢٨٥]، وقيل: هو صفة لـ(إله)، والتقدير: (لا إله قائماً بالقسط إلا هو)[٢٨٦].

والذي أراه أقوى الأوجه في إعراب {قائماً} هو النصب على الحالية، وهو قول جمهور المعربين[٢٨٧]؛ أما الأقوال الأخرى فلا تخلو من ضعف؛ فالنصب على القطع مذهب للكوفيين والبصريون يردونه[٢٨٨]، وكونه صفة لـ(إله) فيه الفصل بين الصفة والموصوف بأجنبي[٢٨٩].

الخاتمة

خلص البحث إلى نتائج من أبرزها:

الأول: "الحمل على التأسيس أولى من الحمل على التأكيد" من قواعد الترجيح المعتبرة بين الأوجه الإعرابية في القرآن الكريم شريطة ألا تعارض المعنى أو الصناعة النحوية.

الثاني: اختلاف المعربين في نوع الحال مؤسسة أو مؤكدة يرجع إلى ثلاثة أسباب؛ أولها اختلافهم في العامل في الحال أو معناه، والثاني اختلافهم في صاحب الحال أو معناه، والثالث اختلافهم في معنى الحال.

الثالث: كان اختلاف المعربين في عامل الحال هو السبب الأبرز في اختلافهم في نوع الحال، يليه اختلافهم في صاحب الحال.

الرابع:تضمن البحث دراسة ستة عشر موضعاً اختلف المعربون في نوع الحال فيها بين التأسيس والتأكيد، ورجح الباحث في أحد عشر موضعاً منها القول بالتأسيس.

الخامس: كان من مرجحات القول بالتأسيس غير القاعدة المشار إليها:

- رجحان القول بالفرق في المعنى بين الحال وعاملها.
- موافقة القول بالحال المؤسسة للتفسير المأثور.
- مخالفة القول بالحال المؤكدة لبعض أحكامها من جهة الصناعة النحوية.

السادس: ترجح القول بالحال المؤكدة في أربعة مواضع، وكان من أسباب ضعف القول بالحال المؤسسة صرف المعنى اللغوي على وجه التأسيس إلى معنى غير معروف في لسان العرب، والتكلف في إظهار الفرق بين معنى الحال وعاملها.

السابع: جعل بعض المعربين المذهب العقدي للمعرب سبباً للقول بالحال المؤسسة.

الثامن: لم يظهر الاختلاف في نوعي الحال المؤسسة والمؤكدة جلياً في كتب معاني القرآن وإعراب القرآن المتقدمة، وبرز مع علماء القرن السادس كالزمخشري ومن بعده من المعربين.

التاسع: أهمية دراسة ما يحتمل التأسيس والتأكيد في القرآن الكريم في الأساليب اللغوية المحتملة لها، وخاصة في أحكام الجملة في ضوء قاعدة: "الحمل على التأسيس أولى من الحمل على التأكيد".

Abstract

Disagreement in Adverb between Foundation and Confirmation in the Holy Quran and its Effect in Meaning

By ABDULMAJEED SALEH ALJARALLAH

This research aims at studying a type of disagreement among authors in the parsing of Quran, i.e., their disagreement in determining the type of adverb in some positions of the Holy Quran to know the relevance of this disagreement in meaning and its effect and to clarify the applicability of the rule "Dependence on foundation has priority than confirmation", being the considered rules of giving preference among the parsing aspects in the Holy Quran.

The research consists of an introduction, a preamble, disagreement aspects in adverb between foundation and confirmation in the Holy Quran in terms of a presentation and a discussion, a conclusion, and an index of resources and references.

The preamble presents two matters closely related to the research material; the first matter is "Aspects related to foundation and confirmation and clarifying their purpose" and the second matter is the disagreement in that the adverb is confirmed with grammar scholars. The preamble, then, is followed by a study of the adverb positions between the foundation and confirmation in the Holy Quran, which were sixteen positions. The conclusion presented the most prominent results.

Word Keys: Founded Adverb-Confirmed Adverb-Parsing of Holy Quran-Parsing and Meaning-Foundation and Confirmation of Meaning in the Holy Quran

الهوامش

(١) انظر: الخصائص ٣٥/١، والمرتجل لابن الخشاب ٣٤، والبرهان في علوم القرآن ٣٠١/١.

(٢) دلائل الإعجاز ٢٨.

(٣) سيأتي تفصيل القول في هذا الخلاف في التمهيد.

(٤) انظر: المحتسب ٢٨٥/١، وإعراب القراءات الشواذ للعكبري ٨٨/١، وارتشاف الضرب ٣٨٠/٢،٣٧٩.

(٥) مقاييس اللغة (أسس) ١٤/١، وانظر: لسان العرب (أسس) ٦/٦، وتاج العروس (أسس) ٤٠١/١٥.

(٦) انظر: الكليات لأبي البقاء الكفوي ص ٢٦٨، والتوقيف على مهمات التعريف للمناوي ص ١٥٦.

(٧) ذكر ابن يعيش أنهما لغتان، وليس أحد اللفظين بدلًا من الآخر. انظر: شرح المفصل ٣٩/٣.

(٨) مقاييس اللغة (وكد) ١٣٨/٦، وانظر: الصحاح (وكد) ١٧/١، والمحكم (وكد) ٩٥/٧.

(٩) انظر: الكليات لأبي البقاء الكفوي ص ٢٦٧.

(١٠) انظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك ١١٧٠/٣، وأوضح المسالك ٣٢٧/٣.

(١١) انظر: الإحكام في أصول الأحكام للآمدي ٢٧٦/١، وشرح تنقيح الفصول للقرافي ٢٦٤/٣، وشرح مختصر الروضة للطوفي ٢٧٧/٢، والبحر المحيط للزركشي ٤٨٤/١، والأشباه والنظائر للسيوطي ص ١٣٥، وقواعد الترجيح عند المفسرين ٤٧٣/٢.

(١٢) البحر المحيط في أصول الفقه ٣٧٢/٢.

(١٣) انظر: إرشاد الفحول للشوكاني ٢٧٦/١.

(١٤) انظر: إرشاد الفحول للشوكاني ٢٧٦/١.

(١٥) انظر: جامع البيان ٦٧٢/١٨، وأحكام القرآن لابن العربي ٣٢٢/١، وروح المعاني ٩٠/٤، وقواعد الترجيح عند المفسرين للحربي ص ٤٧٤.

(١٦) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٤٢/٢.

(١٧) التذييل والتكميل ٣٢٥/٦، ٣٢٦.

(١٨) المساعد ٢١٩/٣.

(١٩) تمهيد القواعد ١٦٨٥/٤.

(٢٠) انظر: مغني اللبيب ٧/٦ وما بعدها، من قواعد الترجيح في إعراب القرآن الكريم: (إذا دار الكلام بين التأسيس والتأكيد فحمله على التأسيس أولى) ص ٩.

(٢١) انظر: أوضح المسالك ٣٤٢/٢، وهمع الهوامع ٣٩/٤.

(٢٢) نظر: معاني القرآن للأخفش ٢٣٣/١-٢٣٤، والمقتضب ٣١٠/٤، ومعاني القرآن وإعرابه ٤٧٣/١، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٥٤٦/١، والخصائص ٢٧٠/٢، والمفصل ص ٩٢، والتذييل والتكميل ١٥٣/٩.

(٢٣) المقتضب ٣١٠/٤، وانظر: أمالي ابن الشجري ٢٢/٣، ونتائج الفكر ص ٣٩٧، وكشف المشكل ٤٧٥/١، والمقاصد الشافية ٥١١/٣.
(٢٤) ارتشاف الضرب ١٦٠٠/٣، وانظر: التصريح ٣٨٧/١، وهمع الهوامع ٣٩/٤.
(٢٥) انظر: التذييل والتكميل ٢٢١/٧، والتصريح ٣٨٧/١، وهمع الهوامع ٣٩/٤.
(٢٦) نتائج الفكر ص ٣٠٥.
(٢٧) انظر: التذييل والتكميل ٢٢١/٧. وانظر: المساعد ٤٨١/١.
(٢٨)انظر: التذييل والتكميل ١٥٣/٩.وانظر: التصريح ٣٨٧/١، وهمع الهوامع ٣٩/٤.
(٢٩) انظر: عدة السالك ٣٤٢/٢، وقد أورد الشيخ محيي الدين عبد الحميد بعض التأويلات المتكلفة.
(٣٠) البقرة: من الآية ٩١.
(٣١) البسيط ٢٨/١٣.
(٣٢) النساء :من الآية ٧٩.
(٣٣) النحل: من الآية ١٢.
(٣٤) انظر: التذييل والتكميل ٢٢١/٧، ٢٢٢.
(٣٥) التصريح ٣٨٧/١.
(٣٦) البقرة: من الآية ٦٠، والأعراف: من الآية ٧٤، وهود: من الآية ٨٥، والشعراء: من الآية ١٨٣، والعنكبوت: من الآية ٣٦.
(٣٧) انظر: التبيان ٦٧/١.
(٣٨) انظر: الفريد ٢٧٢/١.
(٣٩) انظر: المحرر ١٥٢/١.
(٤٠) انظر: البحر ٣٧٣/١.
(٤١) انظر: الدر المصون ٣٨٨/١
(٤٢) انظر: اللباب ١١٣/٢.
(٤٣) انظر: الدر المصون ٣٨٩/١.
(٤٤) الكشاف ٢٧٥/١.
(٤٥) انظر: اللباب ١١٣/٢.
(٤٦) انظر: مجاز القرآن ١١٦/٢، وجامع البيان ١٠/٢، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٤٢/١، والكشاف ٢٧٥/١.
(٤٧) آل عمران: من الآية ١٣٠.
(٤٨) انظر: روح المعاني ٢٧٣/١.
(٤٩) انظر: أنوار التنزيل ٨٣/١.
(٥٠) حاشية الشهاب ١٦٧/٢.
(٥١) انظر: روح المعاني ٢٧٣/١.
(٥٢) انظر: روح المعاني ٢٧٣/١.
(٥٣) البقرة: آية ٧٥.
(٥٤) انظر: الدر المصون ٤٤٢/١.
(٥٥) انظر: مشكل إعراب القرآن ١٠٠/١.
(٥٦) انظر: البيان في غريب إعراب القرآن ٩٧/١.
(٥٧) انظر: البحر ٤٤٠/١.
(٥٨) انظر: الدر المصون ٤٤٢/١.
(٥٩) انظر: الدر المصون ٤٤١/١-٤٤٢.
(٦٠) انظر: الفريد ٢٩٩/١-٣٠٠، واللباب ١٩٥/١.
(٦١) انظر: التحرير والتنوير ٥٦٨/١.
(٦٢) انظر: جامع البيان ١٤٤/٢، والوجيز للواحدي ١١٣/١، والكشاف ٢٨٧/١، وأنوار التنزيل ٨٩/١.
(٦٣) انظر: روح المعاني ٢٩٨/١-٢٩٩.
(٦٤) البقرة: من الآية ٨٣.
(٦٥) انظر: التبيان ٨٥/١.
(٦٦) انظر: الفريد ٣١٢/١.
(٦٧) انظر: البحر ٤٦٤/١.
(٦٨) انظر: فتوح الغيب ٥٥٨/٢، والدر المصون ٤٧٢/١، واللباب ٢٤٤/٢، حاشية شيخ زاده ١٣٤/٢، وحاشية الشهاب ١٩٤/٢، وروح المعاني ٣١٠/١.
(٦٩) انظر: فتوح الغيب ٥٥٨/٢، وحاشية الشهاب ١٩٤/٢.
(٧٠) انظر: فتوح الغيب ٥٥٨/٢، وروح المعاني ٣١٠/١.

(٧١) انظر: البحر ٤٦٤/١.
(٧٢) انظر: التبيان ٨٥/١.
(٧٣) انظر: الفريد ٣١٢/١، والدر المصون ٤٧٢/١، واللباب ٢٤٤/٢.
(٧٤) انظر: التبيان ٨٥/١.
(٧٥) انظر: الفريد ٣١٢/١، والدر المصون ٤٧٢/١، واللباب ٢٤٤/٢.
(٧٦) البقرة: من الآية ٤٩.
(٧٧) انظر: التبيان ٨٥/١.
(٧٨) انظر : الدر المصون ٤٧٢/١، واللباب ٢٤٤/٢.
(٧٩) انظر: فتوح الغيب ٥٥٩/٢.
(٨٠) انظر: حاشية الشهاب ١٩٤/٢، روح المعاني ٣١٠/١.
(٨١) انظر: البحر ٤٦٤/١.
(٨٢) انظر: الدر المصون ٤٧٢/١.
(٨٣) انظر: فتوح الغيب ٥٥٨/٢-٥٥٩، واللباب ٢٤٤/٢، وحاشية الشهاب ١٩٤/٢.
(٨٤) البحر ٤٦٤/١.
(٨٥) انظر: البحر ٤٦٤/١.
(٨٦) انظر: الدر المصون ٤٧٢/١.
(٨٧) انظر: فتوح الغيب ٥٥٨/٢.
(٨٨) انظر: حاشية شيخ زاده ١٣٤/٢، وحاشية الشهاب ١٩٤/٢.
(٨٩) البقرة: آية ١١٢.
(٩٠) الكشاف ٣١١/١.
(٩١) البحر ٥٦٤/١.
(٩٢) انظر: البحر ٥٦٤/١.
(٩٣) انظر: الدر المصون ٧٣/٢.
(٩٤) البحر ٥٦٤/١، والدر المصون ٧٣/٢.
(٩٥) جامع البيان ٥١٢/٢.
(٩٦) مفاتيح الغيب ٦/٤.
(٩٧) الصفدية ٢٦٢/٢.
(٩٨) آل عمران : آية ١٤٣.
(٩٩) انظر: معاني القرآن ٢٣٣/١-٢٣٤.
(١٠٠) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٤٧٣/١.
(١٠١) انظر: الهداية ١١٣٨/٢، والبسيط ٣٥/٦-٣٦، والكشاف ٦٣٥/١، والمحرر ٥١٦/١، والفريد ١٣٨/٢، وأنوار التنزيل ٤٠/٢، والدر المصون ٤١٣/٣، وحاشية شيخ زاده ١٨١/٣.
(١٠٢) انظر: البحر ٣٦٢/٣.
(١٠٣) معاني القرآن ٢٣٤/١.
(١٠٤) انظر: البحر ٣٦٢/٣، والدر المصون ٤١٣/٣
(١٠٥) انظر: جامع البيان ٩٣/٦.
(١٠٦) انظر: البحر ٣٦٢/٣.
(١٠٧) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٤٧٣/١. وانظر: تفسير السمعاني ٣٦٣/١، البحر ٣٦٢/٣.
(١٠٨)انظر: المحرر ٥١٦/١.
(١٠٩) انظر: المحرر ٥١٦/١.
(١١٠) انظر: البحر ٣٦٢/٣.
(١١١) انظر: المحرر ٥١٦/١.
(١١٢) انظر: المحرر ٥١٦/١.
(١١٣) انظر: البحر ٣٦٢/٣.
(١١٤)انظر: البحر ٣٦٢/٣.
(١١٥) الأنعام: من الآية ٧١.
(١١٦) انظر: الكشاف ٣٦٢/٢.
(١١٧) انظر: التبيان ٥٠٧/١.

(١١٨) انظر: الفريد ٦١٢/٢.
(١١٩) انظر: الدر المصون ٦٨٤/٤.
(١٢٠) انظر: اللباب ٢١٧/٨.
(١٢١) ممن قدره كذلك الزمخشري. انظر: الكشاف ٣٦٢/٢.
(١٢٢) الدر المصون ٦٨٤/٤.
(١٢٣) انظر: لسان العرب (قهقر) ١٢١/٥.
(١٢٤) انظر: الفريد ٦١٢/٢.
(١٢٥) انظر: الدر المصون ٦٨٤/٤.
(١٢٦) انظر: اللباب ٢١٧/٨.
(١٢٧) مجاز القرآن ١٩٦/١.
(١٢٨) انظر: جامع البيان ٣٢٧/٩.
(١٢٩) المحرر ٣٠٦/٢.
(١٣٠) هود: آية ١٠٩.
(١٣١) انظر: البحر ٢١٥/٦، والدر المصون ٣٩٦/٦، والتحرير والتنوير ١٦٩/١٢
(١٣٢)انظر: فتوح الغيب ٢١٠/٨.
(١٣٣) انظر: البحر ٢١٥/٦.
(١٣٤) انظر: روح المعاني ١٤٨/١٢.
(١٣٥) انظر: التحرير والتنوير ١٦٩/١٢.
(١٣٦) انظر: فتوح الغيب ٢١٠/٨. وانظر: روح المعاني ١٤٨/١٢.
(١٣٧) انظر: الكشاف ٢٣٩/٣.
(١٣٨) انظر: أنوار التنزيل ١٥٠/٣.
(١٣٩) انظر: الكشاف ٢٣٩/٣.
(١٤٠) انظر: البحر ٢١٥/٦.
(١٤١) انظر: الدر المصون ٣٩٦/٦.
(١٤٢) انظر: الانتصاف بحاشية الكشاف ٤٣١/٢ ح٢.
(١٤٣) انظر: أنوار التنزيل ١٥٠/٣.
(١٤٤) انظر: الفريد ٥٢٤/٣، واللباب ٥٧٤/١٠-٥٧٥.
(١٤٥) وقيل: توفية نصيبهم من الرزق، وقيل: توفية نصيبهم مما وعدوا به من خير أو شر. انظر: جامع البيان ٥٩١/١٢، والنكت والعيون ٥٠٧/٢، وتفسير السمعاني ٤٦١/٢، والفريد ٥٢٤/٣، وتفسير ابن كثير ٤٧٥/٧، والدر المنثور ١٤٦/٨.
(١٤٦) انظر: التحرير والتنوير ١٦٩/١٢.
(١٤٧) النمل: من الآية ١٩.
(١٤٨) انظر: معاني القرآن وإعرابه ١١٢/٤.
(١٤٩) انظر: التحرير والتنوير ٢٤٣/١٩.
(١٥٠) انظر: معاني القرآن وإعرابه ١١٢/٤.
(١٥١) انظر: التبيان ١٠٠٦/٢.
(١٥٢) انظر: التحرير والتنوير ٢٤٣/١٩.
(١٥٣) انظر: روح المعاني ١٨٠/١٩. وانظر أيضًا: معاني القرآن وإعرابه ١٢٢/٥، ومعاني القرآن للنحاس ١٢٢/٥، والتحرير والتنوير ٢٤٣/١٩.
(١٥٤) انظر الوجهين في: البحر ٢٢٢/٨، والدر المصون ٥٩٠/٨، واللباب ١٣٣/١٥.
(١٥٥) انظر: الكشاف ٤٤١/٤.
(١٥٦) انظر: البحر ٢٢٢/٨.
(١٥٧) انظر: روح المعاني ١٧٩/١٩.
(١٥٨) انظر: كشف المشكلات ١٠٠٤/٢، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢٢٠/٢، والتبيان ١٠٠٦/٢.
(١٥٩) انظر: روح المعاني ١٧٩/١٩.
(١٦٠) انظر: المحرر الوجيز ٢٥٤/٤.
(١٦١) انظر الوجهين في: فتوح الغيب ٤٩٠/١٩، والدر المصون ٥٩٠/٨، واللباب ١٣٣/١٥.
(١٦٢) انظر: فتح الباري ٦٦٣/١٣، وروح المعاني ١٧٩/١٩.
(١٦٣) البقرة: من الآية ٩١.
(١٦٤) انظر: الدر المصون ٥١٥/١-٥١٦.
(١٦٥) انظر: معاني القرآن وإعرابه ١٧٤/١.

(١٦٦) انظر: إعراب القرآن ٢٤٨/١.
(١٦٧) انظر: مشكل إعراب القرآن ١٤٤/١، والبسيط ١٥٥/٣، ٢٨/١٣، والكشاف ٥٣٤/١، والمحرر ١٧٩/١، والبيان في غريب إعراب القرآن ١٠٩/١، والتبيان ٩٣/١، والفريد ٣٣٢/١، وأنوار التنزيل ١٨٢/٢، والبحر ٤٩٢/١، والدر المصون ٥١٥/١-٥١٦، واللباب ٢٨٧/٢، وحاشية الشهاب ١٢٣/٤، وروح المعاني ٣٢٤/١.
(١٦٨) انظر: إعراب القرآن ٢٤٨/١. وذكر سيبويه الآية في كتابه لكن لم يبين نوعها. انظر: الكتاب ٨٧/٢.
(١٦٩) انظر: التعليقة ٨٠/١-٨٢، والإيضاح العضدي ص ٢٠٢.
(١٧٠) انظر: شرح المقدمة المحسبة ٣١٠/٢.
(١٧١) انظر: المرتجل ص ١٦٤.
(١٧٢) انظر: ارتشاف الضرب ١٥٦٢/٣.
(١٧٣) انظر: نتائج الفكر ٣٩٧-٣٩٨.
(١٧٤) نتائج الفكر ٣٩٧.
(١٧٥) انظر: مغني اللبيب ٤٢٤/٥-٤٢٥.
(١٧٦) انظر: المنصف للشمني ١٦٥/٢.
(١٧٧) انظر: حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ١٤٧/٢.
(١٧٨) البقرة: من الآية ٢٥٥.
(١٧٩) انظر: الكشاف ٤٨١/١، والبحر ٦٠٩/٢، والدر المصون ٥٤١/٢.
(١٨٠) انظر: الدر المصون ٥٤١/٢.
(١٨١) آل عمران: من الآية ١٨.
(١٨٢) فتوح الغيب ٤٩١/٣.
(١٨٣) انظر: التبيان ١/ ٢٠٣.
(١٨٤) انظر: الفريد ٥٥٩/١.
(١٨٥) التحرير والتنوير ١٩/٣، وانظر: مفاتيح الغيب ٨/٧.
(١٨٦) المقاصد الشافية ١٣٤/٢.
(١٨٧) انظر هذه الأقوال في : التبيان ٢٠٣/١، والفريد ٥٥٨/١، والبحر ٦١٠/٢، والدر المصون ٥٤١/٢.
(١٨٨) آل عمران: من الآية ٣٦.
(١٨٩) انظر: إعراب القرآن ٣٧٠/١.
(١٩٠) انظر: مشكل إعراب القرآن ١٩٤/١، والتبيان ٢٥٤/١، والفريد ٤١/٢، والدر المصون ١٣٣/٣، واللباب ١٧٢/٥.
(١٩١) انظر: الكشاف ٥٤٩/١-٥٥٠.
(١٩٢) انظر: البيان في غريب إعراب القرآن ٢٠١/١، وانوار التنزيل ١٤/٢، والبحر ١١٦/٣-١١٧.
(١٩٣) آل عمران: من الآية ٣٥.
(١٩٤) انظر: الكشاف ٥٤٩/١.
(١٩٥) انظر: البيان في غريب إعراب القرآن ٢٠١/١.
(١٩٦) النساء: من الآية ١٧٦.
(١٩٧) الكشاف ٥٤٩/١.
(١٩٨) البحر ١١٦/٣.
(١٩٩) انظر: البحر ١١٦/٣.
(٢٠٠) انظر: الدر المصون ١٣٤/٣.
(٢٠١) انظر: الكشاف ٥٤٩/١.
(٢٠٢) انظر: البحر ١١٧/٣.
(٢٠٣) انظر: إعراب القرآن ٣٧٠/١.
(٢٠٤) انظر: مشكل إعراب القرآن ١٩٤/١.
(٢٠٥) انظر: التبيان ٢٥٤/١، والفريد ٤٢/٢، والدر المصون ١٣٤/٣-١٣٥، واللباب ١٧٣/٥، وروح المعاني ١٢٩/٢.
(٢٠٦) الأنبياء: من الآية ٣.
(٢٠٧)انظر: الدر المصون ١٣٤/٣-١٣٥.
(٢٠٨) المائدة: من الآية ٤٨.
(٢٠٩)انظر: التبيان ٤٤٠/١.
(٢١٠)انظر: البحر ٢٨١/٤.
(٢١١) انظر: الفريد ٤٤٦/٢.

(٢١٢) انظر: الدر المصون ٢٨٦/٤، واللباب ٣٦٤/٧، وروح المعاني ٣٢٠/٣.
(٢١٣) الدر المصون ٢٨٦/٤.
(٢١٤) انظر: الفريد ٤٤٦/٢.
(٢١٥) انظر: الدر المصون ٢٨٦/٤، واللباب ٣٦٤/٧، وروح المعاني ٣٢٠/٣.
(٢١٦) انظر: الدر المصون ٢٨٦/٤.
(٢١٧) انظر: اللباب ٣٦٤/٧، وروح المعاني ٣٢٠/٣.
(٢١٨) انظر: الفريد ٤٤٦/٢.
(٢١٩) انظر: البحر ٢٨١/٤.
(٢٢٠) النحل: آية ٢٦.
(٢٢١) انظر: التبيان ٧٩٣/٢.
(٢٢٢) انظر: الدر المصون ٢٠٩/٧.
(٢٢٣) انظر: اللباب ٤٤/١٢-٤٥، وروح المعاني ١٢٥/١٤، والتحرير والتنوير ١٣٥/١٤.
([٢٢٤]) انظر: معاني القرآن للنحاس ٦٣/٤-٦٤.
(٢٢٥) انظر: الهداية ٣٩٧٨/٦، والبحر ٥٢١/٦، وروح المعاني ١٢٥/١٤.
(٢٢٦) انظر: المحرر ٣٨٨/٣.
(٢٢٧) انظر: البحر ٥٢١/٦.
(٢٢٨) انظر: الدر المصون ٢٠٩/٧.
(٢٢٩) انظر: روح المعاني ١٢٥/١٤.
(٢٣٠) انظر: الفريد ١١١/٤.
(٢٣١) انظر: التبيان ٧٩٣/٢.
(٢٣٢) انظر: الفريد ١١١/٤.
(٢٣٣) انظر: الدر المصون ٢٠٩/٧.
(٢٣٤) المدثر: آية ٢٧-٢٩.
(٢٣٥) انظر: شواذ ابن خالوية ص ١٦٥، والكامل للهذلي ص ٦٥٣، وشواذ القراءات للكرماني ص ٤٩٢.
(٢٣٦) انظر: التبيان ١٢٥٠/٢.
(٢٣٧) انظر: الفريد ٢٦٤/٦.
(٢٣٨) انظر: الفريد ٢٦٤/٦، وأنوار التنزيل ٢٦١/٥، والبحر ٣٣٢/١٠، والدر المصون ٥٤٦/١٠، واللباب ٥١٧/١٩، وروح المعاني ١٣٩/١٥.
(٢٣٩) انظر هذه الأقوال في: التبيان ١٢٥٠/٢، والفريد ٢٦٤/٦، والدر المصون ٥٤٦/١٠، واللباب ٥١٧/١٩.
(٢٤٠) البحر ٣٣٢/١٠. وانظر : الدر المصون ٥٤٦/١٠، واللباب ٥١٧/١٩.
(٢٤١) انظر: جامع البيان ٤٣٣/٢٣.
(٢٤٢) انظر: النكت والعيون ١٤٣/٦.
(٢٤٣) انظر: حاشية الشهاب ٢٧٥/٨.
(٢٤٤) انظر: الكشاف ٢٥٨/٦.
(٢٤٥) انظر: الفريد ٢٦٤/٦.
(٢٤٦) انظر: أنوار التنزيل ٢٦١/٥، والبحر ٣٣٢/١٠، والدر المصون ٥٤٦/١٠، واللباب ٥١٧/١٩.
(٢٤٧) البقرة: آية ٢٤٥.
(٢٤٨) انظر: البحر ٥٦٧/٢.
(٢٤٩) انظر: التبيان ١٩٥/١، وأنوار التنزيل ١٤٩/١، وروح المعاني ٥٥٥/١.
(٢٥٠) انظر: الدر المصون ٥١١/٢.
(٢٥١) انظر: اللباب ٢٥٧/٤، وحاشية شيخ زاده ٥٩٩/٢.
(٢٥٢) انظر: الفريد ٥٤٦/١.
(٢٥٣)انظر: الدر المصون ٥١١/٢.
(٢٥٤) انظر: اللباب ٢٥٧/٤.
(٢٥٥) انظر: الدر المصون ٥١١/٢.
(٢٥٦) انظر: التبيان ١٩٥/١.
(٢٥٧) انظر: البحر ٥٦٧/٢.
(٢٥٨) انظر: الفريد ٥٤٦/١، وأنوار التنزيل ١٤٩/١، والدر المصون ٥١١/٢، واللباب ٢٥٧/٤، وحاشية شيخ زاده ٥٩٩/٢، وروح المعاني ٥٥٥/١.
(٢٥٩) انظر: التبيان ١٩٥/١.

(٢٦٠) انظر: البحر ٥٦٧/٢.
(٢٦١) انظر: والفريد ٥٤٦/١-٥٤٧، وأنوار التنزيل ١٤٩/١، والدر المصون ٥١١/٢، واللباب ٢٥٧/٤، وحاشية شيخ زاده ٥٩٩/٢، وروح المعاني ٥٥٥/١.
(٢٦٢) آل عمران: من الآية ١٨.
(٢٦٣) انظر: معاني القرآن ٢١٣/١.
(٢٦٤) انظر: التفسير البسيط ١١٢/٥.
(٢٦٥) انظر: المحرر ٤١٣/١.
(٢٦٦) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٣٨٧/١-٣٨٨.
(٢٦٧) انظر: إعراب القرآن ٣٦٢/١.
(٢٦٨) انظر: مشكل إعراب القرآن ١٩٠/١.
(٢٦٩) انظر: الكشاف ٥٣٤/١.
(٢٧٠) انظر: : البيان في غريب إعراب القرآن ١٩٥/١.
(٢٧١) انظر: التبيان ٢٤٧/١.
(٢٧٢) البقرة: من الآية ٩١.
(٢٧٣) معاني القرآن وإعرابه ٣٨٧/١-٣٨٨.
(٢٧٤) انظر: مشكل إعراب القرآن ١٩٠/١، والكشاف ٥٣٥/١، والبيان في غريب إعراب القرآن ١٩٥/١، والتبيان ٢٤٧/١، والفريد ٢٦/٢.
(٢٧٥) انظر: التبيان ٢٤٧/١، والفريد ٢٦/٢.
(٢٧٦) انظر: الفريد ٢٦/٢.
(٢٧٧)انظر: الكشاف ٥٣٤/١-٥٣٥.
(٢٧٨) البحر ٦٢/٣.
(٢٧٩) انظر: روح المعاني ١٠٢/٢.
(٢٨٠) مريم: من الآية ١٥.
(٢٨١) البحر ٦٢/٣.
(٢٨٢) الدر المصون ٧٥/٣-٧٦.
(٢٨٣) النساء: من الآية ٢٨.
(٢٨٤) انظر: معاني القرآن ٢٠٠/١.
(٢٨٥) انظر: الكشاف ٥٣٥/١، والفريد ٢٦/٢-٢٧، وأنوار التنزيل ٩/٢، والدر المصون ٧٨/٣.
(٢٨٦) انظر: الكشاف ٥٣٥/١، والفريد ٢٧/٢، وأنوار التنزيل ٩/٢، والدر المصون ٧٧/٣.
(٢٨٧) انظر: البحر ٦٤/٣.
(٢٨٨)انظر: البحر ٦٤/٣.
(٢٨٩) انظر: أنوار التنزيل ٩/٢، والبحر ٦٣/٣-٦٤.

ثبت المصادر والمراجع

- الإحكام في أصول الأحكام، لعلي بن محمد الآمدي، تحقيق سيد الجميلي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.
- ارتشاف الضرب من لسان العربي لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ -١٩٩٨م.
- إرشاد الفحول للشوكاني تحقيق أحمد عزو عناية، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.
- الأشباه والنظائر لزين العابدين بن إبراهيم بن نجيم، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٠هـ.
- الأشباه والنظائر لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.
- أصول الفقه لمحمد بن مفلح الحنبلي، تحقيق فهد السدحان، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.
- إعراب القراءات الشواذ لأبي البقاء العكبري، تحقيق محمد السيد عزوز، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.
- إعراب القراءات الشواذ لأبي البقاء العكبري، تحقيق محمد السيد عزوز، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.
- إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس، تحقيق زهير غازي زاهد، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، الطبعة الثالثة، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٨م.
- أمالي ابن الشجري، تحقيق د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.
- الانتصاف فيما تضمنه الكشاف لابن المنير، مطبوع بحاشية الكشاف، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٧ هـ.
- أنوار التنزيل وأسرار التأويل للبيضاوي، تحقيق محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام، ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك لمحمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت.
- الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي، تحقيق د. حسن الشاذلي فرهود، مطبعة دار التأليف، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٨٩هـ- ١٩٦٩م.

- البحر المحيط في علم التفسير، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ.
- البحر المحيط لمحمد بن بهادر الزركشي، تحقيق د. تيسير فائق أحمد محمود، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ.
- البرهان في علوم القرآن لبدر الدين الزركشي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، طبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٩١هـ/ ١٩٧٢م
- البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري، تحقيق د. طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.
- تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي، مجموعة من المحققين، وزارة الإعلام، الكويت.
- التبيان في إعراب القرآن للعكبري، تحقيق علي محمد البجاوي، طبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة ١٣٩٦- ١٩٧٦م.
- التحرير والتنوير، تأليف محمد بن طاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر، تونس.
- التذييل والتكميل في شرح التسهيل لأبي حيان الأندلسي (أجزاء)، تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٧-١٤٢٢هـ.
- التصريح بمضمون التوضيح، لخالد الأزهري، مكتبة ومطبعة دار إحياء التراث الكتب العربية، القاهرة.
- التعليقة على كتاب سيبويه لأبي علي الفارسي، تحقيق د. عوض القوزي، مطبعة الأمانة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.
- تفسير ابن كثير، تحقيق مصطفى السيد محمد وآخرين، مؤسسة قرطبة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.
- التفسير البسيط للواحدي، رسائل دكتوراة بجامعة الإمام محمد بن سعود، عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٣٠ هـ.
- تفسير القرآن للسمعاني، تحقيق ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس بن غنيم، دار الوطن، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.
- التوقيف على مهمات التعاريف، لمحمد عبد الرؤوف المناوي، تحقيق د. محمد رضوان الداية، دار الفكر المعاصر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن للإمام الطبري، تحقيق د عبدالله بن عبدالمحسن التركي، دار هجر للطباعة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م
- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، تصحيح أحمد عبد العليم البردوني، دار الفكر عن طبعة دار الكتب المصرية، الطبعة الثانية، ١٣٧٣هـ/ ١٩٥٤م.
- حاشية الدسوقي على مغني اللبيب، دار الطباعة، القاهرة، ١٣٠١هـ.
- حاشية محيي الدين شيخ زاده على تفسير البيضاوي، ضبطه محمد عبد القادر شاهين، دار لكتب العلمية، بيروت، الطبعة لأولى ١٤١٩هـ.
- الخصائص لابن جني، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثالثة، ١٤٠٦-١٤٠٨هـ/ ١٩٨٦-١٩٨٨م.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي، تحقيق د. أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٦-١٤١٥هـ/ ١٩٨٦-١٩٩٤م.
- الدر المنثور في التفسير بالمأثور، للسيوطي، تحقيق د. عبد الله التركي، مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.
- دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق محمود محمد شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة - دار المدني بجدة، الطبعة الثالثة ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني للألوسي، ضبطه علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.
- شرح أبيات سيبويه لأبي محمد يوسف بن أبي سعيد السيرافي، تحقيق د. محمد علي سلطاني، دار المأمون للتراث، دمشق، ١٩٧٩م.
- شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق د. عبد الرحمن السيد ود. محمد بدوي، دار هجر، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.
- شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق د. عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.
- شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ، تحقيق خالد عبد الكريم، مؤسسة الكتب الثقافية، الكويت، الطبعة الأولى، ١٩٧٦م.
- شرح تنقيح الفصول لشهاب الدين أحمد بن إدريس الصنهاجي القرافي، دار الفكر، ٢٠٠٤م – ١٤٢٤هـ.
- شرح مختصر الروضة لسليمان بن عبد القوي الطوفي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.
- شواذ القراءات لشمس القراء الكرماني، تحقيق د. شمران العجلي، مؤسسة البلاغة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، طبعة السيد حسن عباس الشربتلي، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.
- الصفدية لابن تيمية، تحقيق محمد رشاد سالم، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ.
- عناية القاضِى وكفاية الرَّاضِى على تفسير البيضاوي (حاشية الشهاب الخفاجي)، دار صادر – بيروت.
- فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب للطيبي، تحقيق د. جميل بني عطا، جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، الطبعة الأولى ١٤٣٤ هـ - ٢٠١٣ م.
- الفريد في إعراب القرآن المجيد للمنتجب الهمذاني، تحقيق محمد نظام الدين فتيح، دار الزمان، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.
- قواعد الترجيح عند المفسرين لحسين بن علي الحربي، دار القاسم، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.
- الكامل في القراءات والأربعين الزائدة عليها، لأبي القاسم الهُذلي، تحقيق جمال بن السيد بن رفاعي الشايب، مؤسسة سما للتوزيع والنشر، الطبعة الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.
- الكتاب لسيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لأبي القاسم الزمخشري، تحقيق عادل عبدالموجود وعلي معوض، دار العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.
- كشف الأسرار على أصول البزدوي، لعلاء الدين عبد العزيز البخاري، تحقيق عبد الله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ.
- كشف المشكل في النحو لعلي بن سليمان الحيدرة، تحقيق هادي عطية مطر، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية بالعراق، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٤٠٤هـ.
- كشف المشكلات وإيضاح المعضلات للباقولي، تحقيق د. محمد الدالي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.

- الكليات للكفوي، تحقيق د. عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.
- اللباب في علوم الكتاب لابن عادل الدمشقي الحنبلي، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى - ١٤١٩ هـ -١٩٩٨م.
- لسان العرب لابن منظور، دار صادر، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.
- مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى، تحقيق د. محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٨م.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني، تحقيق علي الجندي ناصف ود. عبد الرحيم النجار ود. عبد الفتاح شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٣٨٦هـ.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى – ١٤٢٢هـ.
- المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده، حققه عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.
- مختصر في شواذ القرآن من كتاب (البديع) لابن خالويه، عني بنشره ج. برشتراسر، عالم الكتب، بيروت.
- المرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب، تحقيق علي حيدر، دار الحكمة، دمشق، ١٣٩٢هـ.
- مشكل إعراب القرآن لمكي القيسي، تحقيق د. حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- معاني القرآن الكريم للنحاس، تحقيق محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
- معاني القرآن للأخفش، تحقيق د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.
- معاني القرآن للفراء، الجزء الأول بتحقيق أحمد يوسف نجاتي والشيخ محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، ١٣٧٤هـ/ ١٩٥٥م. والجزء الثاني بتحقيق الشيخ محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة، دون تاريخ. والجزء الثالث بتحقيق د. عبد الفتاح شلبي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٢م.
- معاني القرآن وإعرابه للزجاج، تحقيق د. عبد الجليل عبده شلبي، دار الحديث، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.
- مغني اللبيب مغني اللبيب لابن هشام، تحقيق د عبداللطيف الخطيب، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.
- مفاتيح الغيب للرازي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة الثالثة - ١٤٢٠ هـ.
- المفصل في علم اللغة لأبي القاسم الزمخشري، تقديم د. محمد عز الدين السعيدي، دار إحياء العلوم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ- ١٩٩٠م.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق د. عبدالرحمن العثيمين وجماعة، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ.
- مقاييس اللغة لابن فارس، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ- ١٩٩١م.
- المقتضب للمبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، من منشورات المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ.
- المنصف من الكلام على مغني ابن هشام، للشمني، تحقيق محمد السيد عثمان، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٣٣هـ/ ٢٠١٢م.
- نتائج الفكر في النحو، لأبي القاسم عبد الرحمن السهيلي، تحقيق د. محمد إبراهيم البنا، دار الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤ م.
- النكت والعيون للماوردي، تحقيق السيد بن عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية – بيروت.
- الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه، لمكي بن أبي طالب، (مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي - جامعة الشارقة، بإشراف أ. د: الشاهد البوشيخي)، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة الشارقة، الطبعة الأولى، ١٤٢٩ هـ.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي، تحقيق د عبدالعال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ١٤٢١هـ.
- الوجيز للواحدي، تحقيق صفوان عدنان داوودي، دار القلم، دمشق، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ.